الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة:علوم تجارية التخصص :مالية و تجارة دولية

اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر(2004 - 2016)

مقدمة من طرف الطالبة :

غراسي نورية

تحت إشراف الأستاذ:

بوزيد سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسموااللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن حليمة سليمة	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة مستغانم
مقررا	بوزيد سفيان	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة مستغانم
مناقشا	بلعياشي بومدين	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2018/2017

الإهداء

اهدي عملي و ثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه و نعمته علي.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني به قطرة حب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبيروالدي العزيز.

إلى من أرضتني الحب و الحنان، إلى رمز الحب، و بلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض إلى والدتي الحبيبة.

إلى من تطلع لنجاحي بنظرات الأمل ، إلى أخي و رفيق دربي

إلى القلوب الرقيقة الطاهرة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي.

إلى جميع أصدقائي سواء في دفعتي أو في مكان عملي و بالأخص صديقتي أمال، جمال.

و الى كل من ساهم في تلقيني و لو بحرف في حياتي الدراسية.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج

غراسي نورية

شكر وعرفان

" كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما ، فان لم تستطع فأحب العلماء ، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث ، نحمد الله عزوجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للدكتور " بوزيد سفيان " لما قدمه لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث .

و أخيرا تقف كلمة الشكر عاجزة أن تفي بما في النفس من الامتنان و التقدير لكل من ساندني لإكمال رسالتي و تبقى المساحة قاصرة على استيعاب أولئك جميعا، و ابتهل إلى المولى عزوجل أن يجزي كل من لم يرد اسمه لمن نصحني و أرشدني ولو بجزء بسيط لانجاز هذا العمل المتواضع فلهم مني كل التقدير و العرفان سائلة المولى العلي القدير أن يجزيهم خير الجزاء و أدعو الله لهم بالتوفيق لما يحبه ويرضاه وان يجعلنا ممن قال فيهم المولى عزوجل "إن الله لا يضيع اجر المحسنين" سورة التوبة الآية 1

الفهرس

الاهداء.

كلمة الشكر.

الفهرس.....I

قائمة الجداول.....III

قائمة الأشكال V

الملخص.....VI

مقدمة عامة 01

الفصل الأول :الإنفاق العام أسس و مفاهيم

تمهيد 04

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.....05

المطلب الأول: الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي..... 05

المطلب الثاني: الإنفاق العام في الفكر الكنزي 06

المطلب الثالث: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي و الإسلامي.... 08

المبحث الثاني: النفقات العامة و تقسيماتها..... 11

المطلب الأول: ماهية النفقة العامة..... 11

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة 18

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري 22

المبحث الثالث :قواعد الإنفاق العام.....24

المطلب الأول: ضوابط الإنفاق العام 24

المطلب الثاني: حدود الإنفاق العام (العوامل المحددة لحجم النفقات العامة). 27

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة.....28

خلاصة الفصل..... 33

الفصل الثاني:النمو الاقتصادي و نظرياته

تمهيد.....34

المبحث الأول: أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي..... 35

المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي.....35

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.....37

المطلب الثالث : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....41

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....44

المطلب الأول :النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي.....45

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك 49

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.....50

المبحث الثالث:أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.....54
المطلب الأول: العلاقة بين ١لانفاق العام و النمو الاقتصادي.....54
المطلب الثاني: الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي 57
المطلب الثالث : أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي و محدداته.....59
خلاصة الفصل.....62
الفصل الثالث :أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2016/2004
تمهيد.....66
المبحث الأول : برامج الإنفاق العام في الجزائر 2004-2016.....67
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....67
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....73
المطلب الثالث: برنامج الإنفاق العام 2010-2016.....77
المبحث الثاني :أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي2004-2016.....80
المطلب الأول: اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004.....80
المطلب الثاني: اثر مخطط البرنامج التكميلي الاقتصادي على النمو الاقتصادي2005-2009.....86
المطلب الثالث : اثر مخطط برنامج الانفاق العام 2010-2016.....92
خلاصة الفصل.....97
الخاتمة العامة.....98
قائمة المراجع.....101

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
I-1	هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2002 - 2007)	20
III-1	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	67
III-2	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	68
III-3	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	69
III-4	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	70
III-5	مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية	71
III-6	مجالات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية	71
III-7	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	72
III-8	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009	73
III-9	توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	74
III-10	توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية	75
III-11	توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية	76
III-12	توزيع برنامج الخدمة العمومية وتحديثها	77
III-13	برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي (2010-2014)	78
III-14	برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي2010-2014	78
III-15	برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي2010-2014	79
III-16	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004	80
III-17	معدل نمو اهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2001-2004)	81
III-18	مؤشر الإنتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة 2001-2004	82
III-19	تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2001-2004	83
III-20	تطور الاستثمار العام و الخاص,الادخار الوطني و معدلات الفائدة 2001-2004	84
III-21	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004	85
III-22	تطور حجم واردات الجزائر 2001-2004	86
III-23	تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة (2005-2009)	87
III-24	معدل نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2009)	88
III-25	مؤشر الإنتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة (2005-2009)	89

III-26	تطور حجم الاستثمار ، الادخار الوطني ، معدلات التضخم 2005 – 2009	91
III-27	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2005-2008	91
III-28	تطور إجمالي الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2001-2009	92
III-29	تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014	93
III-30	تطور الاستثمار والادخار في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	94
III-31	تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة(2010-2014)	94
III-32	تطور حجم الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة(2010-2014)	95

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
I-1	"نموذج تقاطع كينز" بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي	08
II-1	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	46
II-2	نموذج طوماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	48
II-3	العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي	56
III-1	التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	68
III-2	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2009	88
III-3	تطور حجم الاستهلاك العام والخاص خلال الفترة(2001-2009)	90

الملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسة انفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2004-2016 ، و قد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تتبع مسار السياسة الانفاقية في الجزائر و مدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

و قد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف و محدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، و يعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي و عدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام.

بينما اقتصر النمو على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إلى جانب قطاع البناء و الهياكل القاعدية و قطاع الخدمات، حيث تبقى معدلات النمو رهينة بما يحدث في قطاع المحروقات بسبب تأثرها بكل أزمة بترولية

Summary

Algeria has recently stepped up its attention to economic growth as contributing to ensure better quality of life, where he pursued a policy of Anfakih expansive, using the various aspects of spending through the implementation of programs of public spending during the period 2004-2016, who knew him as a result of improved oil revenues, this study was to clarify the effect of public spending on economic growth in Algeria by tracking the path of spending policy in Algeria and their contribution to improving economic growth rates.

The study concluded that there is the effect of public spending on economic growth in Algeria through the revitalization of aggregate demand but it remains a weak effect and limited because it does not affect all sectors of the economy, especially productive sectors such as industry sector, which is the economy pillar, and this is due to the weakness of flexibility domestic productive apparatus and its inability to absorb generated by the rise in public spending demand. While growth was limited to the hydrocarbon sector primarily along the construction sector and grassroots structures

And the services sector, where growth rates remain hostage to what is happening in the hydrocarbon sector because of vulnerability to all petroleum crisis.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي و التي تظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

و لقد تطرق الفكر الاقتصادي إلى دور الدولة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي حيث أن تعدد الأزمات الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم على رأسها أزمة الكساد العالمي1929 كانت بمثابة المنعرج الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا ، و يعتبر التحليل الكينزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد،بحيث بدأ بالتوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض ،و باعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية ، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر.

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل .لاسيما من حيث كمية الموارد المخصصة لها نتيجة تحسن المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، و الممتدة على طول الفترة (2001-2016)

وقد تمثلت في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي (2005-2009) و المخطط الخماسي للتنمية(2010-2014) و المخطط الخماسي للتنمية(2015-2019) الهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي و تدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمة الاقتصادية، المالية و السياسية و الأمنية،التي مرت بها البلاد و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد.

و بالتالي فإن أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي.

و من هذا المنطلق تبرز إشكالية البحث على النحو التالي:

- ما مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2016 ؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- هل العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي هي علاقة وجيدة الاتجاه ؟
- هل ينمو الإنتاج الوطني بارتفاع حجم النفقات العامة ؟
- هل الإنفاق العام في الحزائر مكمل للإنفاق الخاص ؟

فرضيات الدراسة:

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث و الأسئلة الفرعية السابقة الذكر نعتمد اختبار الفرضيات التالية:

- تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تأثير محدود .
- العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه و تكون من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي .
- ارتفاع حجم النفقات العامة يؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي.

- يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملا لإنفاق القطاع الخاص .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من الجانب النظري في إلقاء الضوء أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي و علاقته بالنمو الاقتصادي أما من الجانب التطبيقي فمن المهم جدا تتبع المسار الجديد الذي اتبعته الحكومة الجزائرية المتمثل في برامج الإنفاق العام و البحث في تقييمها من خلال تحقيقها لهدفها الرئيسي و المتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2004-2016)

المنهج المتبع في الدراسة: لمعالجة الموضوع تم إتباع المنهجين الآتيين

1- المنهج الوصفي و التحليلي في انجاز هذا البحث حيث يظهر الجانب النظري في البحث باستخدام المنهج الوصفي الذي تم من خلاله تطرق لمفاهيم النفقات العامة و النمو الاقتصادي .

2 -الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي بغية قياس أُثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

يتحدد نطاق هذه الدراسة بما يلي:

-تهتم هذه الدراسة بالتطرق إلى أثر الإنفاق العام على جانب معدلات النمو الاقتصادي و تم إسقاط هذه الدراسة على دولة الجزائر خلال الفترة 2004 – 2016.

الدراسات السابقة :

1-دراسة نبيل بوفليح:و التي جاءت بدراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 وخلصت إلى أن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تناسب الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وان تأثير هذه السياسة على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام .

2- دراسة وليد عبد الحميد عابد:و التي جاءت بالآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي التي خلصت إلى تنفيذ الدولة الجزائري لبرنامج التصحيح الهيكلي و برنامج الإنعاش و برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3-دراسة صالحي نعيمة ،مخناش فتيحة:و التي جاءت اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو ،و التي أشارت بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف و مقبول بسبب ضعف سياسة الاقتصاد .

خطة البحث:

رغم قناعتنا من تعدد الخطط البديلة لدراسة أي موضوع إلا إننا قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول وكل فصل يسبقه تمهيد و يليه خلاصة و يمكن تبيان مضمونها كما يلي .

الفصل الأول :و الذي يتمحور تحت عنوان مفاهيم ومبادئ أساسية للإنفاق العام حيث تناولنا في مبحثه الأول إلى تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي ثم طرح المفاهيم الأساسية للنفقات العامة و تقسيماتها في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فسيأتي بقواعد الإنفاق العام.

الفصل الثاني: بعنوان النمو الاقتصادي و نظرياته الذي سيتم من خلاله إلقاء الضوء على أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي في المبحث الأول لنتطرق في المبحث الثاني الى أهم النظريات ونماذج المدارس الفكرية للنمو الاقتصادي وفي الأخير تطرقنا إلى اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المبحث الثالث.

الفصل الثالث : بعنوان أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2004-2016 ، حيث ارتأينا عرض برامج الإنفاق العام في الجزائر من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010 - 2014 و الفترة الممتدة من 2015-2016 و التي تنتمي إلى برنامج خماسي 2015-2019ثم تقييم هذه البرامج من خلال قياس أثرها على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004- 2016 .

الفصل الأول

الإنفاق العام أسس ومفاهيم

تمهيد

تعد دراسة النفقات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي، وتعود أهمية النفقات العامة باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في الميادين المختلفة أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور .إذ تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من أدوات المالية الرئيسية للدولة وذلك من أجل تحقيق أهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

تبرز في هذا الإطار كلا من السياسة المالية والنقدية كأهم وسائل السياسات الاقتصادية ،و رغم أن التاريخ الاقتصادي شهد على كثير من الجدل بين المفكرين الاقتصاديين الماليين و النقديين، إلا أن ذلك لم يمنع من إمكانية المزج بين السياستين، باعتبار أن كل منهما مكملة للأخرى،إلا أن ظهور أزمة الكساد الكبير سنة1929 و التي صاحبها اختلالات اقتصادية و هيكلية كبيرة أدى إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، بحيث ركز الفكر المالي على الإنفاق العام و اعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مدى تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي وكذا بعض مفاهيم ومعايير الإنفاق إلى حين الوصول للضوابط وعوامل الإنفاق العام .

المبحث الأول :تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

لقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل، تحدد فيها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها، وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة كالفكر الاقتصادي الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة وكذلك الفكر الكينزي في ظل الدولة المتدخلة بالإضافة إلى الفكر الاشتراكي وكذلك الفكر الاقتصادي الإسلامي.

وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام يتنقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأفكار الاقتصادية في هذا المجال.

المطلب الأول: الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية لها، أولا حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج، ثانيا حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين، ثالثا دعم المؤسسات والأشغال العمومية[1]. دون محاولة التأثير على حرية النشاط الاقتصادي الذي اعتمد على الحوافز الفردية وفقا لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق[2].

وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يعط الكلاسكيون أية أهمية تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر آدم سميث(Adam Smith) الذي ألف كتاب "ثروة الأمم" عام 1776 من أهم المفكرين الكلاسيكيين، الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة،والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)[3] في إعادة التوازن، وكانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة، وبالتالي لم يقبل سميث فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الاقتصادي بل انه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة، وقد أثرت هذه الآراء على اقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال ديفيد ريكاردو(1772-1823) David Ricardo_الذي كان موافقا لآدم سميث بأن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة،ويعتقد ريكاردو كذلك أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى العام.[4]

ويرى (1767-1832) Jean-Baptiste Say_أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام واعتبره عاملا ضروريا لتوفير

[1] - ALAN.JAuerbach and Martin Fldstein ,Hand book of Public Economics,Volume I.Elesevier , edition 5 .2005 . p3

[2] - المرسي السيد حجازي، ميادئ المالية العامة، الدار الجامعية،بيروت،2002 ، ص291.

[3] - اليد الخفية: استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل آدم سميث ومفاده أن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة.

[4] - **Takuo Dome ; The Political Economy of Public Finance in Britain1767-1873**;Rotiedge Taylor and Francis Group,london,2004,pp.41-118.

رأس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة ولعل عبارته الشهيرة"ان أفضل النفقات اقلها حجما، وان أقل الضرائب أحسنها " خير ما يعبر عن وجهة رأي الكلاسيك اتجاه الإنفاق العام،[1]

وتأكيدا لهذا الحكم جاء رأي "John_Stuart Mill(1806-1873)"عندما قيد تدخل الدولة للصالح العام وذلك في المجالات التي لا يقبل عليها الأفراد، وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها "آدم سميث" للنشاط العام بصفة أساسية إلا أنه كان مقتنعا بجدوى تدخل الدولة في المجالات التي ليس للقطاع الخاص إقبال عليها.

وعلى ضوء ما تقدم فان أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

1- تقييد حجم الإنفاق العام، أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة.
2- حياد الإنفاق العام بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والاجتماعي نظرا لاعتقاد المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى اختلال في التوازن العام.
3- أولوية النفقات في التقدير : ينفي التقليديون أي دور للإرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.
4- الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة،(تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض، [2] وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن الميزانية أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض لأن النفقات العامة موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم .

خلاصة القول أن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية كبيرة لدراسة الإنفاق العام انطلاقا من فكرة أن تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصاديين إنما يتحققان بصورة عفوية وطبيعية بدون تدخل للدولة.

المطلب الثاني : الإنفاق العام في الفكر الكنزي:

على إثر الفشل الذريع الذي واجهه نظام السوق الحر وما ترتب عليه من كساد كبير خلال الفترة (1929-1933) ، ظهرت أفكار الاقتصادي كينز John Maynard Keynes (1883-1946)[3] ،من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" ، والذي صدر في عام 1936، والذي ضمنه نقدا شديدا للنظرية

[1]- صديق نصر الشائبي ، مقال بعنوان الانفاق العام ودور الدولة في الماضى/ و الحاضر، مصر، http: www.ceolibya.Com/inc/print.php?id =3135منشور على الموقع التالي: 2018/02/18

[2]- د نوازد عبد الرحمن الهيتي، د منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالبة العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005 ، ص18.

[3]-الاقتصادي كينز من مواليد 1883 ، بدأ حياته كمدرس في جامعة كمبريدج، ولم يكن في بداية مشواره الدراسي اقتصاديا، إنما درس الرياضيات وقدم أطروحة في "نظرية الاحتمالات" ، وقد درس مع ألفريد مارشال كمساعد، كما شارك في وضع الأسس الأولى لصندوق النقد الدولي عام 1944، من مؤلفاته النتائج الاقتصادية للسلم (119) ، الإصلاح النقدي(1923) ، النقود(1930) ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود(1936).

الكلاسيكية، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة واتسع دورها في الحياة الاقتصادية، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع، فالإعانات الموجهة للصناعة تختلف عن الإعانات الموجهة للمحتاجين أو العاطلين فالأولى تهدف إلى رفع مستوى الصناعة و زيادة الأرباح بينما الثانية تهدف إلى رفع المستوى الاستهلاكي لفئة المحتاجين.

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية" ، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار"[1] ، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجودالبطالة.[2]

ويرى "كينز" أيضا أن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل[3] ، وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال ما يأتي :[4]

1- زيادة الطلب الاستهلاكي ويتحقق ذلك من خلال ما يلي :

أ) - إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ذلك أن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أن أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك، مما يعنى زيادة الطلب الكلى، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة. ب) - قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

2- **زيادة الطلب الاستثماري ويتم ذلك من خلال :**

أ)- قيام الدولة نفسها عند حدوث أو ارتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية.

ب)- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى " بالإنفاق الجبائي" ، وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر.

---

[1]- د-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005 ص63.

[2]- مدحت القريشى، تطور الفكر الاقتصادي، ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008،ص151.

[3] - D. LABARONNE: Macroeconomie-les fonctions economiques-edition SEUIL ; PARIS;1999P.2

[4]- مدحت القريشى،مرجع سبق ذكره ص 151

كما أيد الاقتصادي الأمريكي (Alvin Hansen) في كتابه "**السياسة المالية والدورات الاقتصادية**" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمات الركود الاقتصادي من خلال الرسم البياني أدناه

الشكل البياني رقم(ا- 1):"نموذج تقاطع كينز" بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي.

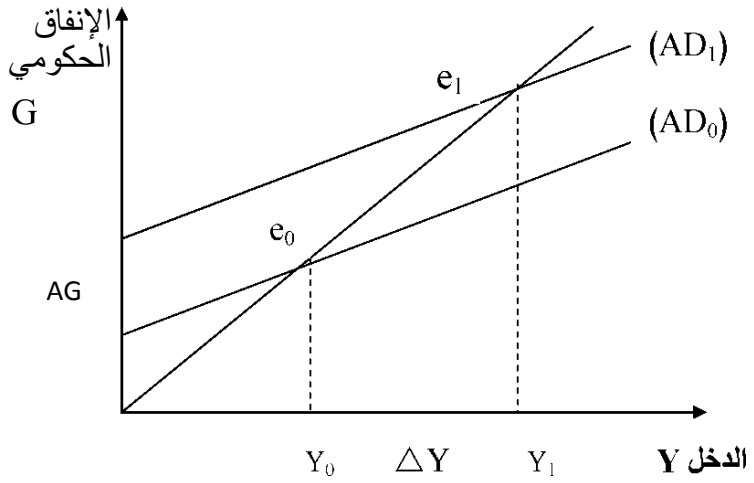

Source ; MICHEL DSvoluy , Theories macroeconomiques , 2eme **edition, Armand colin , , Paris, 1998.P52**

وحسب التحليل الكنزي فان الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري دور كبير في تكوين الطلب العام والذي بدوره يؤثر على الإنتاج ومنه على مستوى الاستخدام.

المطلب الثالث: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي والإسلامي

الفرع الأول : الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الاشتراكي

إن المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها وكذلك التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الإنتاج .[1] بالإضافة إلى التخطيط المركزي الشامل كأسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد البشرية، وتوجيهها نحوى المجالات التي تولد نموا اقتصاديا متوازنا لفروع الاقتصاد.[2]

[1]- محمد دويدار، ميادة الاقتصاد السياسي مطبعة التونى، الإسكندرية، 1993، ص 167.

[2]- بلقاسم رابح، محددات و أبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 1999 ص61.

فبالنسبة للدول الاشتراكية يلعب الاستثمار العام دورا كبيرا، ومن ثم تبرز أهمية السياسة المالية بصفة عامة والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة في إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أوضح كل من " Karl (1883/1818) Marx) " ورفيقه "Engels " (1895/1820) أن الاشتراكية هي نظام اقتصادي واجتماعي بحيث يكون هدف الإنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج، وذلك وفق سياسة عامة تعتمد على التخطيط الشامل، وأن هذا الأسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع ونبذ التناحرات الطبقية.

وبالتالي فقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دور كبير وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة، وأدى ذلك إلى تطور في نظرته إلى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة:

- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج القومي.
- يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد وبهدف تحقيق المصلحة العامة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل مناحي الحياة وتهتم بالنواحي اقتصادية والاجتماعية معا.

من ناحية أخرى ينتقد بعض الاقتصاديين النظام الاشتراكي بأنه لم يفلح في مواجهة التطورات وأصبح يضعف أمام التحديات العالمية من خلال عدم إعطاءه فرص للقطاع الخاص وأصبح القطاع العام يتحمل كل هموم الاقتصاد وهذا ما كان وراء فشله وانهياره.

الفرع الثاني :الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي

يعرف الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي الإسلامي على أنه إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة،[1] و أن يتم هذا الإنفاق في جميع أشكاله وصوره وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ومن أهم ما جاء به الفكر الاقتصادي الإسلامي في هدا المجال:

1- ملائمة الإنفاق العام للحالة الاقتصادية للدولة :

[1]- هشام مصطفى الجمل دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الاسلامي والنظام المالي المعاصر- دراسة تطبيقية- الطبعة الاولى دار الفكر الجامعي السكندرية 2006 ص189 .

يقضي مبدأ الملائمة أن يكون الإنفاق العام في حدود القدرة المالية للدولة،ففي حالة الوفرة ووجود الموارد في بيت المال يجب على ولي الأمر ألا يحرم شعبه من الثروة التي أنعم الله بها على خلقه ،أما في حالة الكساد فينبغي أن يكون الإنفاق بما يلائم الحالة الاقتصادية ،فيوفر الضروريات فإن وفرت انتقل إلى الكماليات و هكذا.

2- الفرق بين الإنفاق العام للدولة والإنفاق الخاص بالزكاة :[1]

الإنفاق العام من الإيرادات العامة - كالجزية والخراج والعشور و الفيئ - هو إنفاق عام غير مخصص لوجوه معينة،يوجه لجميع أوجه الإنفاق التي يتطلبها نشاط الحكومة و مصالح الرعية بوجه عام. أما الإنفاق العام من الإيرادات الخاصة بالزكاة و خمس الغنائم هو ، إنفاق خاص بأصناف معينين ورد ذكرهم في قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء و المساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم و في الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل»[2].

3- القائمون على النفقات العامة:

أي اختيار أفضل العناصر القائمة على المال العام وذلك حتى يحسنوا إنفاقه في محله،وفي ذلك يقول تعالى « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم. فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا»[3] ، و تأسيسا على ذلك وضع الفكر الإسلامي شروطا فمن يتولى أمر النفقات العامة للدولة موضحا بذلك تحديد واجبات الوظيفة وحقوقها، واختصاصات القائمين بها، كي تساهم هذه النفقات في نجاح تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.وبالتالي يجب على ولي الأمر أن يأخذ في الحسبان عند اختيار العاملين على المال العام من تتوافر لديهم القيم الأخلاقية الحسنة والكفاءة.[4]

4- ترشيد الإنفاق العام:

لقد تطرق الفكر الإسلامي إلى موضوع ترشيد الإنفاق العام قبل الأفكار السابقة الذكر و أوجب على الفرد المسلم الحذر في صرف المال العام وأن يستثمره أحسن استثمار لكي يكون له عائد وفائدة على الأفراد الآخرين. وذلك وفق القواعد والحدود التي أوجبها المشرع، كما أوجب على كل فرد أن يحمي المال العام من التعرض للإسراف والتقتير الذي هو منهي عنه. ، فالإسراف هو تجاوز حد الكرم وصرف الأموال الزائدة عن الحاجة، أما التقتير هو التضييق في الإنفاق ومنع الواجب، والأصل هو الوسط بين ذلك .

وخلاصة القول أن الفكر الإسلامي وضع ضوابط وقواعد مأخوذة من الشريعة الإسلامية تحدد طرق إنفاق المال العام التي تساهم في رفع مستوى أفراد المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية و السياسية.

---

[1]- شوقي عبده الساهي الفكر الاسلامي والادارة المالية العامة، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، 1991، ص 73

[2]- سورة التوبة ، من الآية60.

[3]- سورة النساء الآية رقم 05.

[4]- حسين حسن شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الاسلامية، الطبعة الاولى دار النشر للجامعات ، 1999 ، ص71

المبحث الثاني : النفقات العامة وتقسيماتها

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة و السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف و تتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف باختلاف آثارها الاقتصادية و الاجتماعية .

المطلب الأول : ماهية النفقة العامة:

لم يختلف اقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، كما أنه ومع تطور الحاجات الإنسانية و تعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت، لكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعى في تحديد حجم النفقات العامة و مختلف أنواعها .

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة.

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: " كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة .[1]

و هذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه، و يظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية :

العنصر الأول : النفقة العامة مبلغ نقدي

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات و ثمن الرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، و كثمن للمساعدات و الإعانات المختلفة سواءا كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها[2] .

ولا تعتبر النفقات العينية و التي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه و كاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات **غير** النقدية من قبيل النفقات العامة.

و يعد الإنفاق النقدي أفضل من أية صورة **أخرى** للإنفاق للأسباب التالية :

- إن استخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، و تجنيبها صعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني و الذي يبرز فيه مشكل التقدير و تحديد الاحتياجات كما أن الإنفاق النقدي يحسن من استخدام و توجيه النفقات العامة بناء على الضوابط و القواعد التي تحقق المصلحة العامة .

[1]- فلح حسين خلف: المالية العامة, الطبعة الأولى, عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي, الأردن,2008 ,ص89.

[2]- سوزي عدلي ناشد: المالية العامة, الطبعة الأولى,منشورات الحلبي الحقوقية,لبنان,2006,ص27.

- إن الإنفاق العيني كما قد يوفره من مزايا قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة .

- يثر الإنفاق العيني العديد من المشاكل الإدارية و التنظيمية، و يؤدي إلى عدم الثقة و قد ينتج عنه محاباة بعض الأفراد دون الآخرين .

و الإنفاق العام في شكله النقدي أدى إلى ازدياد حجمه من جهة، ومن جهة **أخرى** إلى تدعيم أساسيات اقتصاد السوق و الخروج عن آليات اقتصاد التخطيط أين يزيد تدخل الدولة من خلال تحديد حتى نمط استهلاك الأسر و الأفراد بتقديمها لنفقات عينية محددة لهم .

العنصر الثاني: النفقة العامة يقوم بها شخص عام:

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام[1]، و يقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي : الدولة و الهيئات العامة المحلية و المؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات و الفدراليات في الدول الاتحادية و الفدرالية.

و على هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة النفقة من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى و لو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة، و يعتمد في الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة و الخاصة[2] :

أ) **المعيار القانوني**: حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام الممثلين في : الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية و المحلية العامة و المؤسسات العامة، إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين و القرارات الإدارية، بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص، و بالتالي فنقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق .

ب) **المعيار الوظيفي**: و يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر لأجلها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، إذ أن التطورات العديدة في كافة الدول و بغض النظر عن طبيعة أنظمتها فرضت على هذه الدول الأخذ بمفهوم معاصر لدور الدولة، إذ اتسعت الحاجات العامة و تطور مفهومها بدرجة اتسعت معها النشاطات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع .

و على هذا الأساس فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، بل العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة ما يقوم بها الأشخاص الخواص سواء ذو الشخصية المعنوية، الطبيعية أو الاعتبارية بتفويض من طرف الدولة أو إحدى سلطاتها.

---

[1]- مرجع سابق, ص29.

[2]- محمود حسين الوادي,زكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة,الطبعة الأولى ،دار المسيرة, الأردن,2007,ص119.

فاتساع نشاطات الدولة تشمل حتى بعض الأنشطة التي كانت من قبل احتكار الخواص، و منها المشروعات التي تتم وفقا للمعايير السوقية : أي معايير الربح و الخسارة و معايير العائد و التكلفة باعتبار أن القيام بمثل هذه النشاطات يحقق إلى جانب منفعة خاصة للأفراد منفعة عامة للاقتصاد ككل, إذ أن الإنفاق على المشاريع التعليمية والصحية التي يكلف الخواص بإنشائها يساهم من جهة في زيادة أرباحهم الخاصة، ومن جهة يساهم في تقديم منفعة عامة للأفراد بتقديم خدمة مجانية صحية كانت أو تعليمية[1].

و لهذا يرى العديد من الكتاب ضرورة أخد تعريف واسع للنفقة العامة، إذ يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام،أي يشمل النفقات التي تقوم الدولة، الهيئات العامة و المؤسسات العامة، و اعتمادا على المعياريين السابقين معا، تعتبر النفقة العامة بأنها تلك النفقة التي تصدر من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

العنصر الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة:

تكتمل مشروعية النفقة العامة عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة[2], وهذا يعني أنه لا تندرج ضمن النفقات العامة كل نفقة تستهدف تحقيق مصلحة خاصة على الأفراد.

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا[3]، إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل بتساويهم في الانتفاع من النفقة العامة للدولة، أما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها .

لكن مفهوم تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة يختلف باختلاف دور الدولة وطبيعة ممارستها لوظائفها سواءا اقتصاديا أو اجتماعيا، إذ أن تطور دور الدولة من الدور التقليدي في عهد الدولة الحارسة أين اقتصرت وظائفها على تحقيق العدالة وتوفير الأمن وحماية الحدود إلى دورها المتدخل في النشاط الاقتصادي، ثم تحول الدولة إلى العنصر الرئيسي في تحريك النشاط الاقتصادي و الاجتماعي في عهد الدولة المنتجة وصولا إلى الدور الجديد للدولة في عصر العولمة و ظهور دولة الرفاه الاقتصادي،ساهم في تطور الحاجات العامة التي مرت بمراحل عديدة بشكل صعب من تحديدها و حصرها في نطاق معين.

الفرع الثاني : مبررات اللجوء إلى النفقة العامة:

تبعا لما جاء به "موسجراف" سنة 1959، فانه توجد ثلاثة وظائف رئيسية للنفقة العامة وهي[4]:

1- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد .
2- إعادة توزيع الدخول.
3- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي

[1]- فلح حسين: مرجع سبق **ذكره**, ص92.

[2]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي,منجد عبد اللطيف الخشالي:المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ،دار المناهج الأردن2005،ص34.

[3]- سوزي عدلي ناشد:مرجع سبق ذكره ص33 .

[4] - François Escalle :maitriser les finances publiques: pourquoi, comment? Edition économico, **2005**,p**205.**

وتحقيق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الأمثل ل:

-نوعية النفقة العامة.

-طريقة تمويل النفقة العامة سواء عن طريق الضرائب، القروض أو الإصدار النقدي.

1)- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد :

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد وبالتالي فان تخصيص الموارد يبين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار[1].

وعلى هذا الأساس فان توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد المتاحة، حيث لا تكون هناك موارد في غير استخداماتها[2].

وتخصيص الموارد يشمل عديد التقسيمات نجد منها[3]

تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص .

تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك .

تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص .

تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .

فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعا بالغ الأهمية بحكم انه يتمثل في مدى القدرة على الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، وبالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة .

وتعتبر النفقات العامة من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، إذ أن جهاز السوق هو الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد، لكنه قد يعجز أحيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقق الكفاءة الاقتصادية، إذ قد تودي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح، وهنا يأتي دور السياسة المالية و بالخصوص سياسة الإنفاق العام في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية ودعم تخصيص الموارد المتاحة سواء عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات العامة بشكل يضمن مكانة للقطاع العام في الاقتصاد تمكن الدولة من التأثير في المتغيرات الاقتصادية وتجنب الاختلالات، أو عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو المؤسسات العاملة

[1]-كمال حشيش: أصول المالية العامة, مؤسسة الثقافة الجامعية, مصر, 1984, ص42.

[2]-عبد المطلب عبد المجيد:السياسات الاقتصادية على المستوى القومي،مجموعة النيل العربية، مصر، ص20.

[3]- دراوسي مسعود: السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي,أطروحة دكتوراه,جامعة الجزائر,2005،ص84.

في الاقتصاد الوطني والتي تقوم بإنتاج سلع وخدمات ضرورية لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد المالية والبشرية من قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية[1].

وحسب "موسجراف" فان هذه الوظيفة تختبر بالتطرق إلى الشكلين الغالبين على النفقة العامة وهما:

ا-إنتاج السلع والخدمات العامة :

ا-1ـــ مبررات السلع والخدمات العامة:

إن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير ما عجزت عنه آلية السوق التي تهدف لتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، فهي تهدف لتحقيق المصلحة العامة وتلعب دورا كبيرا في تحسين المستوى المعيشي للأفراد[2]، وهذا ما جاء به كل من "رتشارد موسجراف" و"بيجي موسجراف" أين أظهرا مدى ضرورة توفير هذه السلع والخدمات العامة والتي تنقسم إلى نوعين :

❖ **السلع والخدمات العامة الخالصة:**

وتتميز بخصائص عديدة منها أن استهلاك وحدة من هذه السلع أو الخدمات من طرف فرد ما لا يقلل من إمكانية استفادة باقي الأفراد منها، أي أن استهلاك هذه السلع يتميز بما يسمى ب "عدم المزاحمة"[3]، ومن أمثله ذلك نجد خدمات الدفاع والأمن وخدمات الإذاعة والتلفيزيون، إذ أنه في حالة الدفاع مثلا فإن قيام الجيش بحماية فرد ما لا يؤثر سلبا على مقدرة الأفراد الآخرين من الاستعادة على نفس الحماية، كما أنها سلع تتميز بصفة أخرى وهي "عدم إمكانية الاستثناء" من استهلاكها، إذ أنه من الصعب ومن غير الممكن استبعاد بعض الأفراد من الاستفادة منها أو بالأحرى التفريق بين المستفيد منها بالمجان والمستفيد منها بمقابل[4]، لأن ذلك غير مقبول من وجهة نظر اجتماعية وحتى سياسية، و التكلفة الحدية لذلك مساوية للصفر أي أن أي مستهلك إضافي لا تترتب عنه أي تكلفة .

❖ **السلع والخدمات العامة غير الخالصة :**

وهذا النوع من السلع والخدمات يتميز بكونه غير قابل للمراجعة الجزئية وليس الكلية، وهذا يعني أن استفادة مستهلك جديد من هذه السلع والخدمات قد يؤدي إلى انخفاض العائد أو الفائدة التي كان بالماضي يحصل عليها، وهو ما يسمى ب"المزاحمة الجزئية" .

كما أن وجود السلع والخدمات العامة يبرز أيضا بالحتمية في الوجود التي تتميز بها بعض السلع والخدمات العامة والتي تعتبر أساسية، حيث تلجا الدولة إلى إجبار الأفراد على الاستفادة منها انطلاقا من دورها

[1]- دراوسي مسعود المرجع أعلاه: ص 84, 85.

[2] - François Escalle: op-cit ,p**206.**

[3]- عبد الرزاق فارس: الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام-دراسة لظاهرة عجز الموازنة و أثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية –طبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان،1997,ص34.

[4]- Francois Escalle: op-cit, p**207.**

الاجتماعي الذي يحتم عليها ذلك، فمثلا إذ كان شخص ما مريضا فلا يعقل أن تسمح الدولة بان يترك ليموت دون معالجته، لذلك فهي توفر خدمة الرعاية الصحية شبه المجانية أو أن تتخلى عائلة ما عن توجيه أطفالها إلى الالتحاق بمقاعد الدراسة، فهذا أمر غير مقبول وعلى أساس ذلك توفر الدولة التعليم المجاني وتجبر العائلات على توجيه أطفالها إلى مقاعد الدراسة عند بلوغ السن القانوني وهذا ما يفسر الارتفاع المسجل في نفقات التعليم والصحة .

ا- 2 نوع وحجم السلع والخدمات العامة:

جاءت الحجج السابقة لتدعيم وتوضيح ضرورة وجود السلع و الخدمات العامة، لكن **يبقى** كيفية تحديد حجم و نوعية هذه السلع و الخدمات المعقدة.

فنظريا تحدد كمية هذه النفقات العامة بالحد الذي تتساوى فيه الكلفة الحدية مع الميزة الحدية لها وهو المستوى الذي إذا ازدادت فيه هذه الكمية تزيد التكلفة الحدية على الميزة الحدية، بمعنى أن إنتاج هذه السلع والخدمات العامة يبقى مبررا وقابلا للزيادة ما دامت ميزتها الحدية أكبر من تكلفتها الحدية[1]، لكن واقع الأمر يختلف ويكون أكثر تعقيدا كون القياس و تحديد المزايا والتكاليف ليس بالأمر السهل، إذ يسهل تطبيقها في حالة الاستثمارات العامة بحكم خضوعها إلى الإدارة المالية والرقابة المحاسبية وتسهل من تحديد تكاليفها والأرباح المترتبة عنها, لكن بشكل عام و بالنظر إلى باقي أنواع النفقات العامة في شكل سلع و خدمات عمومية فان تقييم منفعة أية سلعة أو خدمة عامة يطرح العديد من الصعوبات منها:

- **تقييم النفقات العمومية**: وهو من أكثر المسائل تعقيدا في هذا المجال،إذ أن التقييم يتطلب توضيح الأهداف المرجو تحقيقها في بادئ الأمر والتي على أساسها يتم تقدير مدى تحقيقها أم لا لتقييم النفقة العامة, وعلى العموم يعتبر تقييم النفقات العامة بمثابة محاولة توضيح أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

- **العقلانية في اختيارات الميزانية**: وهنا يكون الأمر متدرجا من أعلى هرم السلطة العمومية المركزية فيما يخص ميزانية الدولة نزولا إلى الإدارات والجماعات المحلية فيما يخص ميزانيات الولايات و الفدراليات، وهذا الأمر يتوقف بدرجة كبيرة على مدى الالتزام بالمنطق والقواعد الاقتصادية في رسم وتخطيط الميزانية والابتعاد عن التسيب والبيروقراطية لما لها من آثار سلبية على فعالية النفقات العامة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

- **مجاراة كفاءة القطاع الخاص**:وتعتبر نقطة جوهرية كونها كانت ولا زالت تشكل نقطة الاختلاف بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، إذ أن عملية إنتاج السلع والخدمات العامة تواجه مشكل الكفاءة مع نظيرتها في القطاع الخاص و التي تزيد كفاءتها ولو كانت بمقابل عكس السلع والخدمات العامة والتي يقل الإقبال عليها و لو كانت مجانية أو بمقابل رمزي.

[1] - François Escalle: op-cit, p**207.**

ب- الاعانات المقدمة للأعوان الاقتصادية:

مبررات إعانات إنتاج السلع والخدمات للأعوان الاقتصاديين: تبرز أهمية هذه الإعانات والمساعدات كشكل من أشكال النفقات العامة بالآثار الخارجية التي تنتج عنها،إذ أنها تعتبر دعما ماليا يحد من التكاليف وتكون لها نتائج ايجابية على المدى الطويل بالخصوص.

ففي مجال الفلاحة والتنمية الريفية فإن الإعانات المقدمة للمزارعين والفلاحين تكون لها عدة نتائج سواء على الصعيد الاقتصادي, إذ أنها تعتبر دعما ماليا يحد من تكاليف الإنتاج ويساهم في دعم الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي،أما على الصعيد الاجتماعي فهي تساهم في الحد من البطالة كون أن نسبة هامة من اليد العاملة تشتغل بالأراضي الفلاحية،أما على الصعيد البيئي فهي تساهم في عملية الحفاظ على البيئة والمحيط من خلال دعمها لاستمرار النشاط الزراعي وعدم تحول الأراضي والمساحات الخضراء إلى أراضي للبناء.

ونفس الأمر ينطبق على إعانات الإنتاج للمؤسسات، إذ أنها تبرر ما دام الامتياز الناتج عنها يفوق تكلفتها[1]، والمعلوم أن آثار و مزايا هذه الإعانات لهذه المؤسسات تستمر للمدى الطويل،إذ أن إعانة مؤسسة قصد الحد من تكاليف إنتاجها مع مرور الوقت يساهم في مواصلتها لعملية الإنتاج و تشغيل العمال و هذا ما يمثل حفاظا على نسبة مهمة من الدخول تساهم في تدعيم الطلب الذي يشكل حافزا آخر لمواصلة الإنتاج وهكذا تستمر الحلقة بالدوران، و هذه تعتبر من اكبر ميزات و ايجابيات هذا النوع من الإعانات.

2)إعادة توزيع الدخل:

وتعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أية تركيبة كانت من النفقات العامة كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية, فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.

لكن هناك العديد من الاقتصاديون ينتقدون ما يسمى ب " إعانات البطالة " كونها تساهم في تكريس التكاسل و انعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص عمل[2]، وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإرادية، ورغم دلك إلا أنها تشكل حسب آخرين ينطلقون من الفكر الكنزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة أثناء الأزمات وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك.

كما أن نظام الحماية الاجتماعية والذي يرتكز على منح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل وتجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاح للطبقة المتوسطة.

[1] - **Ibid**: **p**211.

[2]- **Ibid**: **p**217.

3)تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار المستوى العام لأسعار،ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عديد الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو،توزيع الدخول،الاستهلاك،العمالة وغيرها، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد القومي لارتفاع في المستوى العام لأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد و ثبات المستوى العام لأسعار باعتبارهما هدفان متضادان.

بالتالي فالنفقات العامة تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم في الاقتصاد القومي،من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار,ومن جهة **أخرى** إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة وبالتالي ارتفاع نسب البطالة, وهذا يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العامة في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد .

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة

لم يكن موضوع تقسيم النفقات العامة على قدر كبير من الأهمية في ظل الدولة الحارسة،نظرا لانحصارها في نطاق ضيق لا تتجاوزه الدولة،ولكن ومع تطور دور الدولة وخروجها من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة وما صاحب ذلك من تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو في أنواعها،زاد من أهمية تقسيم النفقات بشكل يسهل من صياغة وإعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها.

وفي هدا الصدد نقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

الفرع الأول: معيار التكرار والدورية : جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين:

1) النفقات العادية : وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية ومنظمة في الميزانية السنوية للدولة ،كرواتب موظفي الدولة ووسائل تسيير المرافق العامة، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لأخرى ولكن يقصد به وجودها السنوي في الميزانية،وتمول هذه النفقات من الإيرادات المالية العادية للدولة المتمثلة أساسا في ايرادتها الضريبية و ايرادتها من الأملاك العامة .

2) النفقات غير العادية: وتتمثل في النفقات التي لا تتكرر ولا تتجدد في كل ميزانية مالية سنوية للدولة ولكن تحدث على فترات غير منتظمة ومتباعدة، كنفقات الحروب ومكافحة الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية، وتمول هذه النفقات بالإيرادات المالية غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير إلى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد, ومن خلاله إلى النفقات العامة والتي يعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارس لنشاط الأفراد وبالتالي هي نفقات عادية,وأن كل إنفاق خارج عن إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية و الاجتماعية.

ولكن ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الصعب التمييز بين النفقات غير العادية والنفقات العادية،فالإنفاق الحربي أصبح عاديا وتتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة،كما أن النفقات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت من الضرورات، وذلك لعمل الدولة على استهداف التأثير الايجابي على النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارية عمل الاقتصاد وتطوره وكذلك العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخول، كما أن عديد الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الإيرادات العامة إذ تحولت الإيرادات غير العادية إلى عادية مع ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية،وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة, لذلك اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول إلى تقسيم **أخر أكثر** واقعية على النحو التالي :

- **النفقات الجارية :** وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية،وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل:أجور ورواتب،مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات.[1]
- **النفقات الاستثمارية** : وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون,أراضي وكذا أصول غير مادية[2], والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي،وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

بالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العامة إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فكل النفقات أصبحت **تتكرر** سنويا وحتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة، فهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

[1] - International monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990, pp 177,182 (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf), consulter le 24/01/2018

[2] -International monetary fund: op-cit : p 182.

الجدول(I-1): هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2002 - 2007).

	2002	2003	2004	2005	*2006	**2007
الإنفاق الجاري	76.55	79.48	78.41	75.36	75.42	72.41
الإنفاق الرأسمالي	22.91	20.02	21.27	22.66	23.63	25.48
صافي الاقتراض الحكومي***	0.54	0.50	0.02	1.99	0.96	2.17

المصدر: صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008،ص342.

* فعلية أولية.

** تقديرات أولية.

*** صافي الاقتراضر الحكومي، وهو عبارة عن معاملات الحكومة مع المؤسسات العامة من إقراض واقتراض .

الفرع الثاني : المعيار الوظيفي: تقسم النفقات العامة تبعا لوظائف الدولة إلى 4 أقسام رئيسة وهي[1]:

1 - نفقات الخدمات الحكومية العامة :

وهي متضمنة لجميع النفقات المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتي لا يمكن أن توكل إلى أي شخص أو جهة أخرى، ومنها نفقات الأمن والدفاع، نفقات العدالة، نفقات الإدارات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، وهي نفقات مرتبطة بكيان الدولة.

2- نفقات الخدمات الاجتماعية:

وهي تشمل نفقات التعليم، نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

3- **نفقات الخدمات الاقتصادية**:

تبرز في النفقات التي تضاف إلى نشاط القطاع الخاص قصد المراقبة والأداء الفعال في دعم الاقتصاد المحلي، وتضم نفقات الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات الكهرباء والماء وإضافة إلى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة و نفقات حماية الغابات وكذا نفقات دعم السياحة وعمليات الري والصرف .

وتهدف الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي ،وهذا النوع من النفقات تولى له أهمية كبيرة في الدول النامية خصوصا نظرا لضعف نشاط القطاع الخاص بها.

4- نفقات خدمات حكومية أخرى:وتشمل نفقات دفع أقساط الدين العام وفوائده،إضافة إلى نفقات خاصة بالتحويلات بين مختلف المستويات الحكومية.

[1] -**Ibid** : **p** 144.

الفرع الثالث : المعيارالاقتصادي .

تنقسم النفقات العامة تبعا لأثرها على الدخل القومي إلى :

نفقات حقيقية : وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.

نفقات تحويلية : وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي[1] :

أ - **معيار المقابل المباشر**: ويقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة، وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجانا وكونها لم تقدم بدون مقابل، بل إن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين .

ب - **معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي** : تعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلا وأما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تودي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي .

ج - **معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع** : فحسب هذا المعيار فان النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد،أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة .

[1]- محمود حسين الوادي, زكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة ، الطبعة الاولى، دار المسيرة ،الأردن , 2007 ،ص142.

المطلب الثالث: تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائر

إن تقسيم النفقات العامة للدولة حسب ما قسمها المشرع الجزائري استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في07 جويلية1984 الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم(المواد من 24 الى 42) تقسم إلى : نفقات التسيير و نفقات الاستثمار و أخيرا القروض و التسبيقات التي تمنحها الدولة للغير.

1- نفقات التسيير :

تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية[1] و تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية ، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية و المتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية ، و تشمل رواتب و أجور الموظفين و نفقات صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...و التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني و إنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة و الإدارات العمومية و هذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايد الذي لا يتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كل ما ينتج عنه من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية[2]

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي :

- أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:

يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة).

- الدين الداخلي

- ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة). - الدين الخارجي

- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)

نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة) :

- تخصيصات السلطات العمومية : تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها المجلس الشعبي الوطني ،مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات .

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح : بحيث تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين: مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.

[1]- المادة 05 من القانون رقم90-21الموافق 15 غشت 1990المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[2]- **محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008 ، ص66.**

- معدات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

- التدخلات العمومية :

تمثل نفقات التحويل و التي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم :

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
-النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
-النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
-النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
-إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
-النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ) .

يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم توزيعها و تفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي ،أما الباب الثالث و الرابع فيهما الوزارات و يتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، و يقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول و يمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية و عنصر مهم في الرقابة المالية[1]

2- نفقات الاستثمار:

تمثل نفقات الاستثمار و نفقات التجهيزات العمومية و النفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة الميزانية العامة للدولة ، في و تكون على شكل رخص برامج و تنفد باعتمادات الدفع و تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة[2].

حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة ، و تظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات و تتفرع إلى ثلاثة أبواب :

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

[1] -http://www.onefd.edu.dz

[2]- المادة06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية

- النفقات الأخرى برأسمال .

على عكس نفقات التسيير فهذا هذا النوع من الإنفاق يتمتع بإنتاجية كبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة ، و هذا ما أكده الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي برهن أنه في فترة الركود الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار . فعند تبني الدولة استثمار ما (بناء طريق سريع مثلا) خلال فترة ركود اقتصادي فإن هذا الإنفاق الاستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال و القيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، بالتالي يزداد النشاط الاقتصادي.

لكن ترتبط فعالية عمل المضاعف بميل الاستهلاك بالنسبة للمستفيدين من مداخيل المنشأة فإذا رجح هؤلاء الأفراد جانب الادخار لديهم عوض الاستهلاك فإنهم بذلك يؤخرون الدفع الاقتصادي المتولد عن الاستثمار لفترة غير معروفة الأمر الذي شرع ظهور انتقادات وجهت إلى نفقات الاستثمار ، و أدى إلى بروز فكرة أن عملية التجهيز و الاستثمار لا تقدم نفس النتائج ، و هذا ما تطلب قيام الدولة بالتمييز اتجاه العمليات الاستثمارية التي تقوم بها حتى تحافظ على نفس المنفعة . و قد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها و مراقبتها باستمرار و بشكل مباشر من طرف الحكومة ، حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة و العمليات برأس المال و ذلك بالاستناد على التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار الذي يظهر نشاط الدولة الاستثماري من خلال الاستثمار في القطاعات التالية : المحروقات، الطاقة ، المنشات ، الري، الخدمات المنتجة، الفلاحة ، الصناعات المصنعة ، المناجم ، المنشات الاجتماعية و الثقافية ، الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين ،السكن والمخططات البلدية للتنمية[1].

المبحث الثالث : قواعد الإنفاق العام:

لقد كان لدراسة حجم النفقات العامة وقع كبيرا لدى علماء المالية العامة بالنظر إلى الوقوف على هذا الحجم، و التي سعت إلى تحديد و معرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة التي تسمح بمزاولة النشاط المالي للاقتصاد العام ، لذلك زاد الاهتمام ببيان الضوابط التي تحكم النفقات العامة فضلا عن حدود الإنفاق الذي تقوم به مع بيان الأسباب المفسرة لتزايده و التي يعد الإتيان عليها خطوة أساسية ليكون هذا الإنفاق فعالا في تحقيق الأهداف المسطرة من إشباع الحاجات العامة.

المطلب الأول : العوامل المحددة الإنفاق العام:

تتطلب كفاءة عملية الإنفاق العام أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام فيها لدى قيامها بالإنفاق العام احترام بعض المبادئ أو الضوابط و الحدود حتى يجيء هذا الإنفاق العام محققا لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة.

[1]- محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

1- ضوابط النفاق العام

لكي يقوم الإنفاق العام بتحقيق النتائج المرغوبة منه من تحقيق المصلحة العامة ، فإن ذلك يتوقف على أمرين في غاية الأهمية أولهما تحقيق أقصى قدر من المنفعة ، و ثانيهما أن يتم ذلك مع الحرص على الاقتصاد في حجم الإنفاق ، و لا يتجسد ذلك إلا من خلال ضرورة تطبيق صور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير.

و إذا تم احترام هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى الإنفاق العام الرشيد أو الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق العام.

أ -ضابط المنفعة:

يبرر مقدار النفقة العامة من خلال حجم المنفعة التي تؤديها إلى المجتمع فإذا كانت النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من وراء تلبية الحاجات العامة، فلا يجوز صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع، دون البعض الآخر، لأي كانت الأسباب سياسية أو اجتماعية.

حيث أن انتشار ما يعرف الآن،" بالميزانية العامة "الذي يهدف إلى التزام الدولة بتحقيق المصلحة العامة، كان نتيجة تضحيات جسام، قدمت في سبيله، فالصراع التاريخي الذي شهدته إنجلترا وفي فترة لاحقة فرنسا ، كان القصد منه إلزام المكلف بالإنفاق لتحقيق المصلحة العامة الأمر الذي أدى إلى اعتماد الميزانية العامة للدولة .

و قد جاء في دستور عام 1793 الفرنسي انه" :لا يمكن فرض أية ضريبة إلا في سبيل المصلحة العامة . ولجميع المواطنين الحق في أن يسهموا بفرض الضرائب ويراقبوا استعمالها ويطلبوا بيانات عنها. ."

وبالتالي فلا يوجد أي قيمة للميزانية العامة ولا الإجراءات التي تمر بها ؛ إلا بتحقيق الهدف والغرض الذي وجدت من أجله ، وهو " تحقيق المنفعة العامة" لذا وجب الحرص الشديد للالتزام بتحقيق المنفعة العامة ، بل و المنفعة العامة القصوى[1] .

و تطبيق مبدأ قاعدة المنفعة يرتبط ارتباط وثيق بتحديد أولويات الإنفاق العام و على الدولة أن تحقق توافق بين المنافع لبلوغ أكبر قدر من منفعة.

حيث يتعين وضع ضوابط دقيقة لتحديد المنفعة العامة خاصة بسبب تعسر قياس أثر النفقات العامة بدقة باعتبار أنها تشكل آثار ظاهرية و أخرى غير ظاهرية، و إن كان من الممكن الاسترشاد بعاملين في هذا الصدد:
العامل الأول :مقدار الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل القومي.
العامل الثاني :كيفية توزيع الدخل القومي على الأفراد.

بحيث كلما توافق العاملين أي بزيادة مقدار الدخل النسبي و انخفاض حجم التباين بين دخول الأفراد ساهم ذلك في زيادة رفاهية الأفراد ، كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار زيادة الدخل القومي عند تحديد مصادر تمويل الإنفاق و في إنفاقه ، بما يعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى المنتجة من جهة و تنظيم الإنتاج من جهة

[1]- د رشيد بنعياش ، تدبير الإنفاق العام ، مجلة الحوار المتمدن،العدد2940 - 2010

أخرى، أما تقليل التباين بين دخول الأفراد فيتم من خلال نقل القوى الشرائية من الأشخاص الذين تقل عندهم منفعتها الحدية، إلى الأشخاص الذين تزداد لديهم تلك المنفعة حتى يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف طبقاته.[1]

ب -قاعدة الاقتصاد في النفقات:

إن هدف تحقيق أقصى إشباع من وراء الإنفاق العام لابد أن يتوافق مع ضابط المنفعة أي أنه يجب أن يتم الإنفاق بأسلوب الإنفاق العقلاني ، و هو ما يطلق عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العمومي ، و لذلك يتوجب عدم الإسراف و إنفاق أقل ما يمكن من الأموال العمومية حتى لا يؤدي ذلك إلى الغش الضريبي أو حتى رفض دفع الضريبة ، بحيث يتم صرف أوجه الإنفاق في مكانها الملائم أو حتى تركها عند المكلفين بالضريبة لينفقوها في الأوجه المفيدة.

و بهدف تجسيد ضابط المنفعة و الاقتصاد في النفقات بغرض الحصول على نفس الأداء للخدمة بأقل تكلفة ممكنة يتوجب إخضاع صرف النفقات إلى الرقابة التي تزاولها ثلاث جهات و هي : الإدارة ، الهيئات السياسية و جهات أخرى مستقلة و متخصصة و بذلك تأخذ الرقابة ثلاثة أشكال:

-الرقابة الإدارية:

تقوم بالرقابة الإدارية وزارة المالية دون باقي المصالح الحكومية من خلال استخدام مجموعة من المراقبين و الموظفين و المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات و المصالح و الهيئات.

و يأتي عملهم في عدم قبول مباشرة أي نفقة إلا إذا وجدت في الميزانية العامة ، و في حدود الاعتماد المقرر له و يعتبر هذا النوع رقابة قبلية فهي رقابة سابقة على الإنفاق ، إلا أن هذا النوع من الرقابة لا يخضع لمبدأ ترشيد النفقات ، إذ أنها تمثل رقابة من الإدارة على نفسها تستهدف القواعد و المبادئ التي تضعها بنفسها ، و من ثم فهي لا تمارس أي ضغط على حجم الإنفاق، حيث عادة لا ترغب الإدارة في تقييد حريتها

-الرقابة السياسية(البرلمانية)

يقوم بتنفيذ الرقابة السياسية السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة إلى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة إلى ممارسة الرقابة على حجم الإنفاق و تخصيصه . مرتكزا في ذلك على حقه في التدخل عن طريق السؤال و الاستجواب و التحقيق و إمكانيته في سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها و حق التطلع في أي وقت على البيانات و الوثائق عن مسار التنفيذ ، بالإضافة إلى حق فحص الحسابات الختامية و إقرارها حق الإقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية ، حيث يتم استخدام هذا النوع من الرقابة عند اعتماد الميزانية و عند اعتماد الحساب الختامي إلا أن الرقابة البرلمانية لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة بالرغم من أهميتها خاصة في الدول النامية كون البرلمان غالبا ما يقوم بدعم الإدارة حتى و لو لم تكن على صواب[2]

[1]- د .سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2009، ص54

[2]- د .سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 57-58

-الرقابة المحاسبية المستقلة:

يمثل مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية ، بحيث يعمل على فحص شروط استغلال الموارد و الوسائل المادية والمال العام من طرف الهيئات الخاضعة لرقابته ، و يعمل على تقييمها ، و يسهر على التأكد من تطابق العمليات المالية و المحاسبية لهذه الهيئات مع للقوانين المعمول بها ، فالرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة تعمل على تطوير شفافية تسيير المال العام[1]

المطلب الثاني :حدود الإنفاق العام (العوامل المحددة لحجم النفقات العامة)[2]

يثير هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تقتطع من الدخل القومي لتوجيهها إلى الإنفاق العام بحيث لا يجوز للدولة أن تتخطاها، وبتعبير آخر هل هناك حدود لا يجوز تجاوزها بأي شكل من الأشكال عند تحديد النفقات العامة؟ وهل هناك حجم أمثل له؟

لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة (% 10،15 %) من الدخل القومي توجه للإنفاق العام لا يجوز تجاوزها.

وحقيقة الأمر، أن هذا الفكر أصبح غير مجدي في الوقت الحالي نظرا لجمود هذا الرأي، من جهة، وتجاهله للعديد من الظروف المذهبية الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي لدولة معينة والتي قد تختلف من فترة لأخرى في الدولة ذاتها، من جهة أخرى.

1-العوامل المذهبية :

إذا كان سائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل القومي، وتبرير ذلك أن دور الدولة، في ظل هذه الإيديولوجية، يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأنشطة التي يعزف عنها النشاط الخاص(الدولة الحارسة)، أما ماعدا ذلك من أنشطة فمتروك لحرية الأفراد.

أما في ظل الإيديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية... الخ ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

وأخيرا في ظل الأيديولوجية الجماعية، حيث تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتملك الجماعة لأدوات الإنتاج بالإضافة لقيامها بدورها التقليدي، فإن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى

[1]- د .لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 225

[2]- د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص59 .

الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجات الدولة ذاتها .وتظهر هذه الإيديولوجية في ظل الدولة المنتجة أي ذات النمط الاشتراكي.

2-العوامل الاقتصادية الخاصة بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة[1]

تؤثر العوامل والظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي في حجم النفقات العامة وحدودها،حيث أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والدخل القومي والمستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي.

فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي، وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام في جملته .ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) .

3-**العوامل المالية[2]**:

فيقصد بها أن حدود النفقات العامة لابد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات، وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة.

فزيادة الضرائب (كمصدر هام للإيرادات العامة) يخضع لدراسات واسعة، من جهة إضافية إلى ما يحتاج إليه من فترة زمنية يتقبل فيها المكلفون بها هذه الزيادة من جهة أخرى، وإلا ترتب على ذلك آثار سلبية في غاية الخطورة (التهرب الضريبي)على مختلف النشاط الاقتصادي .كذلك الحال بالنسبة لمصادر الإيرادات الأخرى كالإصدار النقدي أو القروض.

المطلب الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد عرف حجم الإنفاق العام تطور كبير على مختلف أوجهه و ذلك كنتيجة لزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف إقامة توازن اقتصادي و اجتماعي و دفع عجلة النمو[3] ، حيث أن من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل القومي.

أ -ظاهرة تزايد النفقات العامة:

3لقد كان العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاغنر *Wagner3 وهو أول من أشار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة ، من خلال تحليل التطور المالي في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر 1892 بعد تقييم حجم

[1]- د.سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص60 .

[2]- أ.محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر-الطبعة02 ،2005، ص103

[3]- أعمر يحياوي ،مرجع سبق ذكره ، ص51

النفقات العامة في هذه الدول ، و برهنت دراسته على وجود علاقة بين زيادة النفقات العامة و نمو الناتج الوطني ، و هو ما يعرف بالقانون العام للتطور الاقتصادي و أطلق عليه " قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي. "و أثبتت دراسة فاغنر أن النشاط الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدل زيادة السكان و يرجع ذلك إلى أنه مع نمو و تطور الدولة ، تتسع قاعدة التزاماتها و خدماتها اتجاه أفراد المجتمع و هذا ما يصاحبه نمو في حجم الإنفاق العام ، و هذا ما تظهره البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عرف حجم النفقات العامة تزايد كبير بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي.

وحسب قانون فاغنر ، فإنه تتواجد ثلاثة عوامل تزيد من دور الحكومة في النشاط الاقتصادي[1].

1-يرتبط التوسع في الإنفاق الحكومي بتطور المهام الإدارية للدولة، و يفسر ذلك على أساس إحلال النشاط العام للنشاط الخاص، بالإضافة إلى الزيادة في الكثافة السكانية والتوسع العمراني، ما يعمل على زيادة تدخل الدولة و بالتالي زيادة النفقات على التنظيم الاقتصادي.

2-تدخل الدولة من خلال زيادة الإنفاق على التعليم و الصحة إلى جانب توفير السلع و الخدمات الثقافية والترفيهية ، حيث أشار فاغنر إلى أنه مرونة الدخل للطلب على هذه السلع الكمالية هي أكبر من الوحدة.

3-و قد بين فاغنر أن التطورات لا مفر منها في التكنولوجيا والاستثمار المطلوب في العديد من الأنشطة كونه يساهم في زيادة الاحتكارات التي تولى من قبل الدولة مما يزيد من نفقات الدولة.

ويعرف توسع الدولة بعض القيود ، حيث بين فاغنر أن النسبة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي لا يمكن اجتيازه بشكل دائم ، و هذا ما يتطلب أن يتواجد هناك نوعا من التوازن في نفقات الفرد لتغطية رغباته المتعددة

و يرى أنه يجب تحديد حد أعلى لنسبة النفقات العامة من الدخل القومي إلا أن كل التجارب السابقة لوضع الأرقام المطلقة للإنفاق أو لتحديد الحد الأعلى كنسبة إلى الدخل القومي، كانت غير ناجحة[2] .

و للتحقق من حجم المنفعة المترتبة عن زيادة النفقات العامة لابد من تحليل و دراسة زيادة الإنفاق العام بين أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية لان الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام لا تعكس الأثر الحقيقي للنفقة العامة ، حيث أن الزيادة الظاهرية تكتفي بزيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العمومي ، و لا تأتي بزيادة في حصة الفرد من كمية السلع و الخدمات ، و في المقابل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لابد أن توافق بين زيادة حجم الإنفاق

[1]- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ,تلمسان ، العدد 11، 2012.

[2] -Paparas Dimitrios1-Christian Richter2 ,The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2 centuries,2012,p2, https://editoriqlexpress.com/cgi-bin /.../doznloqd.cgi?db...id , on. (25/03/2018)

العام و زيادة فعلية في نصيب الفرد من استهلاك للسلع و الخدمات العامة ، بحيث تمثل هذه المنفعة إنتاجية الإنفاق العمومي.[1]

أ -فرضية بيكوك/ وايزمان:

يمثل بحث كل من بيكوك ، وايزمان بحث جديد أجروه على أساس قانون فاغنر، حللوا فيها الإنفاق العام 1891-1955 في المملكة المتحدة و توصل الباحثون إلى أن قانون فاغنر لا يزال ساري المفعول.

-ذكر بيكوك / وايزمان أن:

1-يرتكز حجم الإنفاق العام إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات على مر السنين ، نتائج التنمية الاقتصادية عادت بإيرادات كبيرة للحكومات، وهذا ما يؤدي لزيادة الإنفاق العام.

2-اتساع الفجوة بين تقديرات الإنفاق العام و قدرة تحمل الأفراد للضرائب وبالتالي، يجب على الحكومات أن تخفض حجم الإنفاق على الخدمات المختلفة مع مراعاة الأولية في إقصاء بعض الخدمات وخاصة إذا كان تحصيل الإيرادات يزيد بمعدل ثابت من الضرائب.

3- وأشار الباحثان أيضا أنه خلال فترات الحرب، تزيد الحكومة من حجم الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب المقتطعة ، وتوسيع الوعاء الضريبي لتجميع المزيد من الأموال لتغطية نفقات الحرب إلا أنه بعد انتهاء الحروب قد تحافظ الدولة على نفس وتيرة الاقتطاع الضريبي لأنها أصبحت متقبلة من طرف الأفراد ، و ما يساهم في المحافظة على نفس حجم الإنفاق[2]

1-الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

إن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة هي النفقات التي لا ينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية، أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة ، و تتمثل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في:

أ -انخفاض قيمة النقود: يظهر انخفاض النقود من خلال انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع و الخدمات و التي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،و لمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة زيادة حجم إنفاقها و ذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة . و في هذه الحالة لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها و المعبرة عن تطور نشاط الدولة . لذا لتحديد منفعة الإنفاق العام يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار خلال فترات زمنية متفاوتة [3].

[1]- وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية .الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت لبنان ، 2010، ص 111-112.

[2] - Gaurav Akrani , The Peacock-Wiseman Hypothesis ,wagner law of increasing state activity-public expenditure, 2011.

[3]- د.محمد طاقة, د هدى العزاوي , اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر،عمان،2007 , ص43-44.

ب -**اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة) :** مع إتباع مبدأ وحدة ، أو عمومية الميزانية العامة الذي ينص على وجوب ظهور كافة نفقات الدولة و إيراداتها ، أصبحت تجمع نفقات الدولة في ميزانية واحدة بعدما كانت توجه بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات و المصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ، و من ثم لم تكن تعبر عن حقيقة الإيرادات و النفقات في الميزانية العامة للدولة ، حيث كانت النفقات العامة الواردة في الميزانية غالبا أقل من حقيقتها.

ج -**زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها:** قد يؤدي زيادة مساحة إقليم دولة معينة أو ارتفاع عدد سكانها إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة ، حيث يترتب عن هذه الحالة تدخل الدولة عن طريق زيادة إنفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الأفراد و مثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى ، أو استرداد جزء من إقليمها ، إلا أن هذه الزيادة ظاهرية بسبب عدم نشوء زيادة في المنفعة العامة أو الارتفاع في الأعباء العامة على الأفراد دون مقابل فعلي.

2-الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة: :

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات و زيادة عبء التكاليف العامة ، كما تشير غالبا إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين(و ذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة)، و ترجع هذه الزيادة إلى جملة من الأسباب نلخصها فيما يلي:

أ -**الأسباب الاقتصادية:** إن زيادة نشاط الدولة في الاقتصاد يعتبر من أكثر العوامل المفسرة لظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة ،من خلال زيادة الدخل والتوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي(و على الأخص في حالة الكساد)و المنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية ، فزيادة الدخل القومي تخدم الدولة في العصر الحديث حيث تمكنها من الزيادة في حجم التكاليف أو الأعباء العامة ، بغض النظر عن حجم أنواع الضرائب المقررة ، حيث هذه الموارد المتاحة تمكن الدولة من مضاعفة إنفاقها في مختلف الأوجه ، بالإضافة إلى أن التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة ، بهدف اكتساب موارد جديدة لخزانة الدولة ، و إما التعجيل بالتنمية الاقتصادية و محاربة الاحتكار ، و توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة .

ب -**الأسباب الاجتماعية:** إن تطور الصناعة و ما يترتب على ذلك من هجرة من القرى إلى المدن و ازدحام السكان بها يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المرافق العامة [1]حيث تمثل حاجات سكان المدن أكبر نسبة من حاجات سكان الريف كما هو معلوم . وقد ساهم الوعي الاجتماعي و التعليم في توسع نشاطات الدولة حيث أضحت الدولة تؤدي وظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر و المرض و العجز و الشيخوخة و غيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب ، حيث نتج عن تولي الدولة هذه الإعانات و الخدمات الاجتماعية زيادة في حجم النفقات العامة.

[1]- د .عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية،منشاة المعرفة،الإسكندرية ، ص 78.

ج -**الأسباب السياسية:** لقد أدى شيوع المبادئ و النظم الديمقراطية و توسع مسؤولية الدولة و علاقاتها الخارجية ، و درجة نقاء الأخلاق السياسية مؤخرا إلى نمو حجم النفقات العامة، حيث زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل و توفير العديد من الخدمات اللازمة لها إلى جانب التعددية الحزبية(حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول) يقود الحزب الحاكم إلى تكثيف المشروعات الاجتماعية إرضاء للناخبين ، و إلى الإفراط في التوظيف ما يصحبه تزايد في النفقات العامة ، كما أن اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء كان له أثره في زيادة الإنفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة . و من ناحية أخرى فإن اتساع نطاق

ح -**الأسباب الإدارية:** إن سوء التنظيم الإداري و عدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي و الاجتماعي و لتطور وظائف الدولة ، بالإضافة إلى الإفراط في التوظيف و زيادته عن حاجة العمل و الإسراف في ملحقات الوظائف العامة يساهم بشكل كبير في نمو الإنفاق الحكومي ، و تعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة حقيقية لأنها ستزيد من عبء التكاليف العامة على المواطنين ، بالرغم أن هذه الزيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنها لا تؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام ، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية أو الناقلة منها إلى النفقات الفعلية أو الحقيقية[1]

خ -**الأسباب المالية :** تتمحور هذه الأسباب في أمرين هامين:

أولا : سهولة الاقتراض في العصر الحاضر ، ما يساهم في كثرة الاقتراض حيث أصبحت الدول تميل إلى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزمها وتغطية أي عجز في إيراداتها ، مما يزيد من حجم النفقات العامة لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط و الفوائد.

ثانيا : وجود فائض و موارد مالية غير مستخدمة في الإيرادات العامة و غير مخصص لغرض معين ما يحفز الحكومات على إنفاقه ، و تظهر خطورة ذلك في الحالات التي يتوجب فيها تخفيض الإنفاق ، حيث يصبح ليس من السهل على الدولة أن تقوم بخفض كثير من بنود الإنفاق العام[2].

د -**الأسباب الحربية:** لقد أصبح التسابق و التنافس في ساحة التسليح حول اكتساب أحدث معدات الحروب يزيد من تكاليف الحروب الأمر الذي أجبر العديد من الدول إلى إبرام القروض الكبيرة لمواجهة هذه الالتزامات ، و هذه القروض سيترتب عنها تسديد فوائدها و أقساط استهلاكها من الأموال العامة ، إلى جانب المبالغ التي تنفق في شكل إعانات لعائلات الضحايا و تعويض خسائر المدنيين .

[1]- د.عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 102

[2]- د .سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره، ص 69

خلاصة الفصل

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها، إذ يلعب الإنفاق العام دورا حاسما في التنمية الاقتصادية ، فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية ، وتوفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية وتؤثر في معدلات التنمية وفي توزيع منافعها وتهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان و توضح قراءة أرقام هذه النفقات مدى أهمية السياسة الانفاقية والأهمية النسبية لعناصر هذه النفقات في المجتمع .

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي ونظرياته

تمهيد

إن النمو الاقتصادي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي التي من خلالها تباينت الدول، فكانت دول متقدمة ودول نامية ويرجع السبب الرئيسي لذلك بالدرجة الأولى إلى الامتلاك المتفاوت للثروات الطبيعية لكل دولة، بحيث اعتمدت بعض الدول على القطاع الزراعي والأخرى على القطاع الصناعي، وأخرى على القطاع الخدماتي وحاليا تعتمد الكثير من الدول على حقول البترول والغاز التي أصبحت لها دور كبير في اقتصاديات هذه الدول، إلا أن نقص أو غياب هذه الموارد الطبيعية لم يعد عائق كبير لتقدم بعض الدول وبالتالي لم يعد امتلاك هذه الموارد من العوامل التي تؤدي إلى تقدم الدول، بحيث أصبحت معايير إنتاجية الدول من المعايير الرئيسية لتقدم الدول وذلك باستغلال جميع عوامل الإنتاج (رأس المال المادي والبشري والطبيعي)،

و قد شهدت نظرية النمو الاقتصادي تطورات كبيرة على يد مجموعة من الاقتصاديين مع اختلاف أفكارهم و توجهاتهم و التي كانت انطلاقتها على يد أدم سميث و دافيد ريكاردو، حيث قامت دراسة النمو الاقتصادي بالاستناد على مجموعة كبيرة من النماذج الرياضية و النظريات المتعددة بهدف تحليل النمو الاقتصادي ،

و على هدا الأساس نتطرق من خلال هذا الفصل على المفاهيم و المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي و طرق قياسه ، ثم التعرض إلى أهم النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على النمو الاقتصادي من خلال تحليله بداية من النظرية الاقتصادية التقليدية و صولا إلى نظرية النمو الداخلي و الوقوف على بعض الاختلافات في الفرضيات و النتائج المتوصل إليها .

المبحث الأول :أسس و مفاهيم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي الى المستوى الكلي، اين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات و التفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية ،باعتبار ان ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الداء الاقتصادي.

المطلب الأول :عموميات حول النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي:

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب مجال واسع نظرا لأهميته في التحليل الاقتصادي وكذلك يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير، وعلى هذا الأساس فللنمو عدة تعار يف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- يعرفه فيليب بيرو":هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي" .[1]
- أما كوسوف فيقول": أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي ."[22] و يؤكد بونيه"أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة."
- أما ساموبلسن ونوردوس (Samuelson et Nordhans) :[3]فيعتبران أن النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل.
- يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية للقضاء على الفقر والبطالة[4] .
- أما فرنسوا بيرو فيعرف النمو الاقتصادي ب ":هو ظاهرة التي من خلالها يزداد متوسط الدخل الفردي مع مرور الوقت ويجب أن نفرق بين النمو والتنمية، فالتنمية لا تتوقف عند التزايد الكمي لمتوسط الدخل الفردي بل تتعدها إلى متغيرات نوعية أخرى ."[5]
- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة[6]

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد: "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، سنة 2005، ص39

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، نفس المرجع، ص40 .

[3] - Samuelson, P.A., et Nordhans, W.D., "Economics International" 17th, edition, New York, McGraw Hill, 2001, p.568.

[4] - Gérard Azoulay,"Les théories du développement",Didact économie presses universitaires de Rennes,2002, P132.

[5] - Thiery de Montbrial, Emmanuelle Fauchart "introduction a l'économie ",Dunod ,Paris,2001, P258.

[6] - Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine,"Economie Générale" Nathan, Paris,1992, tome 2, P18.

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية لمؤشر اقتصادي غالبا ما يكون الناتج الداخلي الخام(PIB) أو الناتج الوطني الخام (PNB) سوءا كان الكلي أو للفرد وبالتالي النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة كمية تقاس عن طريق معدل .[1]
- سيمون كزنتس يعرفه ب:الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها "[2]

ويبرز لنا من خلال التعاريف السابقة أن النمو الاقتصادي:

- ✓ متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام .
- ✓ متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي.
- ✓ متغير يقيس ثروة الأمم خاصة المنتجة وهنا نميز بين نوعين من النمو، النمو الحقيقي (croissance effective) ونمو القدرة (croissance potentielle) والذي يمثل الزيادة في القدرات الإنتاجية للدول وكلما كانت هذه القدرة كبيرة تم تشغيل جزء من اليد العاملة البطالة وكذا جزء من الرأسمال العاطل حتى نصل إلى مرحلة الإشباع.
- ✓ يجب التمييز بين النمو والتنمية، فالنمو مرتبط بالزيادة في الإنتاج الداخلي الخام للفرد أو الدخل الوطني الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية تدخل في التغيير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن المفهومين مرتبطين لكن ليس لهم نفس الدلالة[3]، وحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية فهي النمو زائد التغير، والتغير يكون في الجانب الاجتماعي والثقافي وجميع جوانب المجتمع وهو متغير نوعي أكثر منه كمي، وبصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي مازال يعتبر شرط أساسي الذي يحدث ارتفاعا في مستوى حياة المواطنين لأي بلد كان، ولكنه غير كافي لإحداث الرفاهية المطلوبة.
- ✓ يعد الناتج الداخلي الخام(PIB) أحسن مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي[4]، لأنه يحدد قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة وبالتالي هو مؤشر يقيس قدرة

---

[1] - Mohamed Tlili Hamidi, Rami Abdelkafi, "Eléments de croissance économique" centre de publication universitaire, manouba, Tunisie.2009, P01.

[2]-- ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية"، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني،محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة 2006 ، ص173

[3] - Mokhtari Fayçal "croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation" these de doctorat en science économie ,université Abou bekr Belkaid de tlemcen,2009, P09

[4] - Daron Acemoglu "introduction to modern economic growth ", deparment of économics, Massachusetts institute of technology,2007 p04

الاقتصاد على إشباع احتياجات المجتمع إلا أن إشباع هذه الاحتياجات يكون متفاوت خاصة في إشباع الاحتياجات الجماعية،ويمكن أن نعرفه ب:

هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة و التي تتشكل من عوامل وطنية و أخرى خارجية.

من الضروري أن نوضح بأن استعمال الناتج الداخلي الخام(PIB) ليس مؤشر محل إجماع وذلك بسبب بعض القصور ونذكر منها:

الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يهتم بتوزيع الناتج بشكل عادل أم بشكل غير عادل[1]

الناتج الداخلي الخام(PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار زيادة أوقات العمل .

الناتج الداخلي الخام(PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الغير مسوقة وكذا الإنتاج المنتج في الاقتصاد الناتج الغير الرسمي وذلك لصعوبة حصر هذا الأخير والذي أصبح في نمو مستقر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات العديد من الدول وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج الوطني.

الناتج الداخلي الخام (PIB) لا يأخذ بعين الاعتبار الواردات التي تعتبر مصدر للنمو.

يهمل الناتج الداخلي الخام(PIB) التطور الديمغرافي.

لا يسمح لنا الناتج الداخلي الخام(PIB) من تحديد تكلفة النمو الاقتصادي.

الناتج الداخلي الخام (PIB)لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الغير نقدية كالبيئة، الانفتاح السياسي، التغير الثقافي، دور الجمعيات الوطنية والدولية[2] .

ومن هذه النقائص وخاصة إهمال التطور الديمغرافي كان من الضروري استعمال مؤشر آخر أكثر دلالة وهو للفرد، هذا المؤشر يسمح بحساب متوسط قيمة السلع والخدمات المتاحة لكل فرد، (PIB) الناتج الداخلي الخام وهو مؤشر جيد للمقارنة بين الدول لتطور مستوى المعيشة.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي ، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين، مدخلات و مخرجات الاقتصاد ،ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي[3]حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل.

أ .الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع و الخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة و تستثنى السلع الوسيطية(السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى) .

[1] - Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine,"Economie Générale" Nathan, Paris,1992, tome 2, P187

[2] - Mokhtari Fayçal "croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation" these de doctorat en science économie ,université Abou bekr Belkaid de tlemcen,2009, P09

[3]- Stanley Fischer et autre , macroéconomie,2éme édition, édition Duand ,paris, 2002 , p68.

و هو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد و هو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج.

ب .الناتج الداخلي الخام:

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب و لكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعشون في الخارج ، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة و التي تتكون من عوامل وطنية و أخرى خارجية.

- إن الناتج المحلي الخام و الناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي .[1]

الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الاسمي:

يقيس الناتج الداخلي الخام الاسمي الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل . و بما أنه يمثل كميات مادية من الناتج و التي ينتج عنها منفعة الأفراد و رفاهيتهم ، فإنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد و تقييم أدائه إذا ما أخذ به على هذا النحو.

و في المقابل فإن الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة و بالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس[2] .

إذن الناتج الداخلي الخام الاسمي هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الجارية و لقياس رفاهية الاقتصاد بطريقة صحيحة يجب أن نقيس حجم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الأسعار.

و هذا ما يسميه الاقتصاديين بالناتج الداخلي الخام الحقيقي و هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة .[3]

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد و النمو الاقتصادي.

لكن في الواقع ثمة مشكلات في استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان نذكر منها:

1- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على سلة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.

[1] - Dwight H. Perkins . Steven Radelet et David L .Lindauer , économie du développement ,3ème édition ,édition de Boeck ,Belgique , 2008, p 53

[2] - د.قاسم عبد الرضا الدجيلي، د.علي عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي،النظرية والتحليل،منشورات، ELGA ، فاليتا و مالطا،2001 ، ص12

[3] - Gregory N, mankiw, Macroéconomie , 3 ème édition , Boeck , Belgique ,2003, p 27

2- إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخليص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون.. الخ

3- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.

4- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق ، و لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق ، بل يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.

5-إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات و المنازل المستعملة.

6-الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة و التي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

7-الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة و التي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

كما أن الاقتصاديين واعين جيدا لنقاط ضعف الناتج المحلي الإجمالي أو نواقصه، و هكذا يجب دائما أن ينظر له فقط بوصفه مؤشرا و ليس مقياس مطلقا .[1]

طرق قياس النمو الاقتصادي:

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام ،حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما.

أ .طريقة الإنفاق:

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة [2] إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين ،هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل[3] .

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(M-X)$$

C: الاستهلاك(إنفاق القطاع العائلي)

[1] - د .محمد صالح تركي القريشي ،علم اقتصاد التنمية ،دار إثراء للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ،2010 ،ص57 ،51 .

[2] - Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p 18

[3] - Gregory N, mankiw , Macroéconomie ,p21

I: الاستثمار(إنفاق قطاع الأعمال)

G: الإنفاق الحكومي .

(X-m):صافي الصادرات .[1]

ب .طريقة القيمة المضافة:

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

القيمة المضافة= مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الاستهلاكات الوسيطية

ت .طريقة الدخل:

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام و التي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج.

حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات(ضرائب غير مباشرة)و جزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور و هو ما يعرف بعائد العمل و الجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني .[2]

و من المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج و بذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة و قيمة الاهتلاك.

البضائع و الخدمات التي لا تدخل في حساب إجمالي الناتج الوطني:

أ .خدمات ربات البيوت:

لا يشمل حساب إجمالي الناتج الوطني قيمة الخدمات التي تقوم بها ربات المنزل في البيت و المتمثلة في القيام طهي العام و التنظيف و مساعدة الصغار في التنظيف رغم أنها قيمة جدا و ذلك لأنها تقدم دون مقابل.

ب .الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك العائلي:

إن كل ما ينتج أو يصنع بهدف الاستهلاك داخل الأسرة مثل صنع ملابس من قمصان وجوارب و غيرها لأفراد الأسرة من طرف ربات العائلة لا تدخل أيضا في حساب الناتج الوطني.

[1]- د.وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،دراسة تطبيقية قياسيةلنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان،2010 ، ص270 .

[2] - Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie , p19

ت .النشاطات الاقتصادية غير القانونية:

و نعني بها إنتاج المخدرات و الإنتاج غير المصرح به بهدف التهرب من الضرائب إلى غير ذلك لا يتم إدخاله في حساب الناتج الوطني[1] .

المطلب الثالث : العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

يرتبط مستوى الحياة في أي اقتصاد بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد من السلع و الخدمات ، و هذه الإنتاجية مرتبطة بكمية رأسمال المادي ورأسمال البشري و مجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال[2] .

.1عوامل الإنتاج:

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، ومع افتراض غياب عامل التكنولوجيا نستنتج معادلة الإنتاج بالعلاقة التالية:

$$Y = F(K, L)$$

L العمل ، k رأسمال ، Y الإنتاج

في هذه الحالة فإن حجم الإنتاج لا يتغير إلا بتأثير تغير حجم رأسمال و العمل .[3]

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها:

أ .عنصر رأس المال:

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج و التي تتمثل في رأسمال المادي[4] [1]، و ينطوي رأس مال المادي على كل أصل منتج ،و ينتج سلعا أخرى،كالآلات و المعدات بالإضافة إلى التجهيزات و البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أم صناعية أم خدمية. و يتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، و عند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي. و رأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد ، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو الاقتصاد في لحظة معينة ،أي يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني و معدات و آلات في تلك اللحظة ، و هذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

و من جانب آخر نجد أن عملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها أيضا(التكوين الرأسمالي)،و بالتالي يشكل التكوين الرأسمالي عملية تراكمية ،تضاف من سنة لأخرى و هي تشكل الاستثمار فالاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت ، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين

[1]- د .عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ، 2008 ، ص10 .

[2] - Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor, principes de l'économie ,traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010, p 669.

[3] - Gregory N Mankiw ,p 272.

[4] - Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor,p 649

الرأسمالي ،و الذي يبين الزيادة في رأس مال المجتمع ، و الذي يعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام .[1]

ΔK: التغير في مخزون رأسمال

PMK: الإنتاجية الحدية لرأسمال

تساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا ارتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة ، حيث أن زيادة مخزون رأسمال بالمقدارΔK يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار(ΔK).PMK.

F(K+1,L)-F(K+L)=PMK

على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية لرأسمال 1 / 5 معناه كل وحدة إضافية من

رأسمال تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب1 / 5 وحدة ،إذا زاد عامل رأسمال ب10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالأتي:

$$1/5.\frac{\text{unités de production}}{\text{unités de capital}}.10\ \text{unités de capital}$$

= 02 unités de production

إذن زيادة 10 وحدات من عامل رأسمال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بوحدتين.[2]

ب .عنصر العمل:

إلى جانب الرأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأسمال و الذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج و الذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأسمال المادي و هو رأسمال البشري[3] ، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان و نوعية هؤلاء السكان و الهرم السكاني ،و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل ،مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي و النمو الاقتصادي و من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري ، و تنمية المهارات الفنية الأساسية لان مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي[4] .

و تظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002 ، ص 272

[2] - Gregory N. Mankiw ,pp 272,273.

[3] - Gregory N. Mankiw ,Mark P Taylor, p489.

[4]- د.عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ص157 .

PML: الإنتاجية الحدية للعمل

PML=F(K,L+1)-F(K,L)

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة ΔL يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار ΔL. PML

على سبيل المثال نفترض أن الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 02 معناه كل وحدة إضافية من العمل تسمح بزيادة الكمية المنتجة ب 02 وحدة، إذا زاد عامل العمل ب 10 وحدات فإن الكمية الإضافية المنتجة تحسب كالأتي:

$\Delta Y=PML.\Delta L$

$$2.\frac{\text{unités de production}}{\text{unités de capital}}.10\ \text{unités de travail}$$

إذن زيادة 10 وحدات من عامل العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاج 20 وحدة.

و في حالة تغير عاملين من عوامل الإنتاج العمل و رأسمال، في هذه الحالة فإن لدينا مصدرين لارتفاع الناتج و هما العمل و رأسمال .و من الممكن تقسيم هذا الارتفاع في الناتج بين العمل و رأسمال باستخدام الإنتاجية الحدية للعمل و رأسمال على التوالي:

$\Delta Y=(PMK.\Delta K)+(PML+\Delta L)$

أي أن التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل و مساهمة عنصر رأسمال

$\frac{PMK.K}{Y}$:تشير إلى نسبة إنتاجية رأسمال إلى حجم الناتج

$\frac{PML.L}{Y}$:تشير إلى نسبة إنتاجية العمل إلى حجم الناتج

$\frac{\Delta Y}{Y}$:تشير إلى معدل التغير في الناتج

$\frac{\Delta K}{K}$:تشير إلى معدل التغير في راسمال

$\frac{\Delta L}{L}$تشير إلى معدل التغير في العمل

$$\frac{\Delta Y}{Y}=a\frac{\Delta K}{\Delta K}+(1-a)\frac{\Delta L}{L}$$

حيث α : نسبة إنتاجية عنصر رأسمال إلى الناتج.

$(\mathbf{1}-\boldsymbol{\alpha})$:نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج .

ت .عنصر التكنولوجيا:

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت ، و لكن في الواقع و مع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير و بالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج ، و أصبح من الممكن أن ننتج أكثر من الأمس ، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

Y=AF (K,L)

A: يمثل مستوى التكنولوجيا

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل و عنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة لتحسن" الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج."

و بشمل عامل التقدم التكنولوجي تصبح معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = a\frac{\Delta K}{K} + (1-a)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$ [1]

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأسمال($\boldsymbol{\alpha}(\frac{\Delta K}{K})$ ، مساهمة العمل$\frac{\Delta L}{L}$ ($\boldsymbol{\alpha - 1}$) ، و مساهمة عامل التكنولوجيا ($\frac{\Delta A}{A}$) و هو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[1] .

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين، الذين طورو في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته،وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، إذ

يقول"جبمس توبين"[2]:

"إن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد، فالاقتصاديون دوما يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل"، وذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو الاقتصادي.

[1] - Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd'hui ,Ellipses édition ,2002 ,p 118 .

[2] - Gregory Mankiw: op-cit, p212.

المطلب الأول : النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي.

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي إلى كل من "آدم سميث" سنة1776، "دافيد ريكاردو" سنة 1817، "طوماس مالتوس" سنة 1798 وصولا إلى كل من "فرانك رامزي" سنة 1928 و"فرانك نايت" سنة 1944، والذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الحديث : كقانون تناقص غلة الحجم وأثر ذلك على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري، دور العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج، فعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي اعتبرت نقطة انطلاق لمدارس فكرية أخرى في تطوير نظرية النمو الاقتصادي.[1]

1- نظرية "آدم سميث" :

يرى "آدم سميث" أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في "تقسيم العمل" الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملا إيجابيا، حيث يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك والكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار.[2]

ويرى آدم سميث أنه وقصد إعطاء الفعالية الكافية لخاصية "تقسيم العمل"، وجب تسويق فائض الإنتاج إلى الخارج ومن ثم بعث حافز إضافي على الرفع من الإنتاجية التي تودي بشكل مباشر إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة عدد السكان، وهذا الأخير مرهون بزيادة الدخل، وهو يعتبر أمرا إيجابيا بحكم أنه يساعد على توسيع الأسواق وانخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج.

وحسب "آدم سميث" فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية : الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي:

$$y = f(K,L,N)$$

حيث : Y : الإنتاج، K : رأس المال ، L : العمل، N : الأرض

ويرى "آدم سميث" أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج ويمكن الوصول إليه بإجراء عملية تفاضل للمعادلة (11) بالنسبة للزمن (t) كما يلي[3]:

[1] - Robert Barro, Xavier Sala.I.Martin : la croissance economique, edition internationale, France, 1996, p10

[2] - فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي : مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص108.

[3] - سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي : مقدمة في اقتصاد التنمية : دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988 ،ص51.

$$\frac{dy}{dt} = \frac{df}{dL} * \frac{dL}{dT} + \frac{df}{dk} * \frac{dk}{dt} + \frac{df}{dN} * \frac{dN}{dt}$$

حيث :

$\frac{dy}{dt}$: معدل نمو الناتج السنوي

$\frac{df}{dl}$:الإنتاجية الحدية للعمل

$\frac{dF}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال

$\frac{dF}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض

و يشير ادم سميت إلى مسالة تراكم النمو الاقتصادي نتيجة لتقسيم العمل ترفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج لا سيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من المعدلات السكانية للنمو مما يزيد من الطلب الجمالي في السوق الذي يزيد اتساعه ونلخص تصورات ادم سميت و افكاره في الشكل التالي :

الشكل II-1 : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

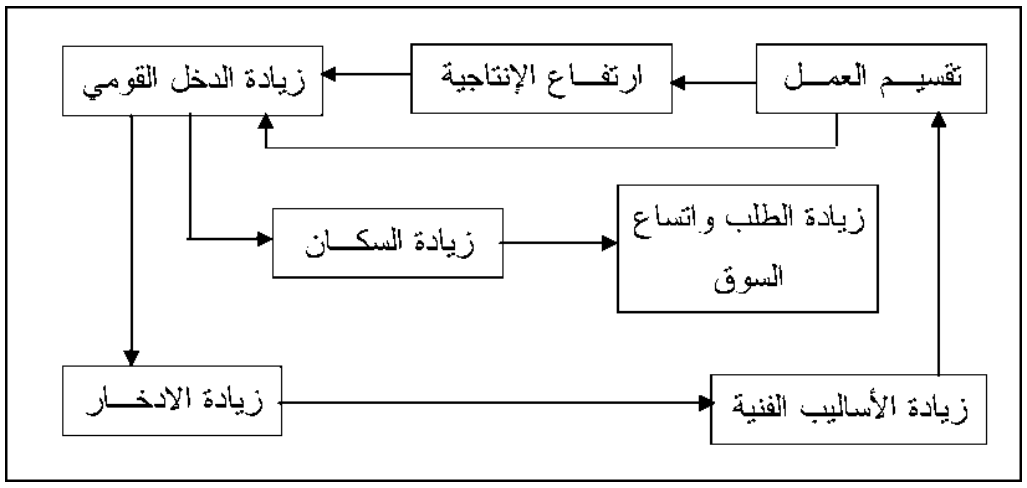

المصدر : سالم النجفي ومحمد القريشي : مقدمة في اقتصاد التنمية ،دار الكتاب للطباعة و النشر ، جامعة الموصل العراق،1988، ص61.

1- نظرية «طوماس مالتوس» :

لا تعتبر أفكار "طوماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي أقل شأنا منها لدى «آدم سميث»، إذ أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين أنه وجب أن يزيد نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي.

ويعتبر «طوماس مالتوس» أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو[1]، حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد وبالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل، كما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم أنه يخلق الأمان والاطمئنان لدى الأفراد وينصب تركيزهم على العمل فقط.

ويؤكد «مالتوس» أن النمو السكاني يكون تأثيره ايجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة قي الطلب الفعال، وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز «مالتوس» أنه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو «المعدل الأمثل للادخار» لكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوى تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

كما أنه يشير أنه بحكم أن عامل الأرض ثابت، فإن الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي،وعلى هنا الأساس فهو يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شأنه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان[2].

ويعتبر «مالتوس» بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى خفض الأجور إلى مستوى الكفاف هذا الأخير الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم انه يعتبر تخفيضا لتكلفة عنصر العمل[3] ويلخص نموذج مالتوس في الشكل التالي:

[1]- عائشة مسلم: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004, رسالة ماجستير, جامعة وهران، 2007، ص29.

[2] - Stanley Fischer et autres op - cit, p296:

[3]- سالم النجفي ومحمد القريشي : مرجع سبق نكره، ص62.

الشكل II-2 : تمونج «طوماس مالتوس» حول النمو الاقتصادي

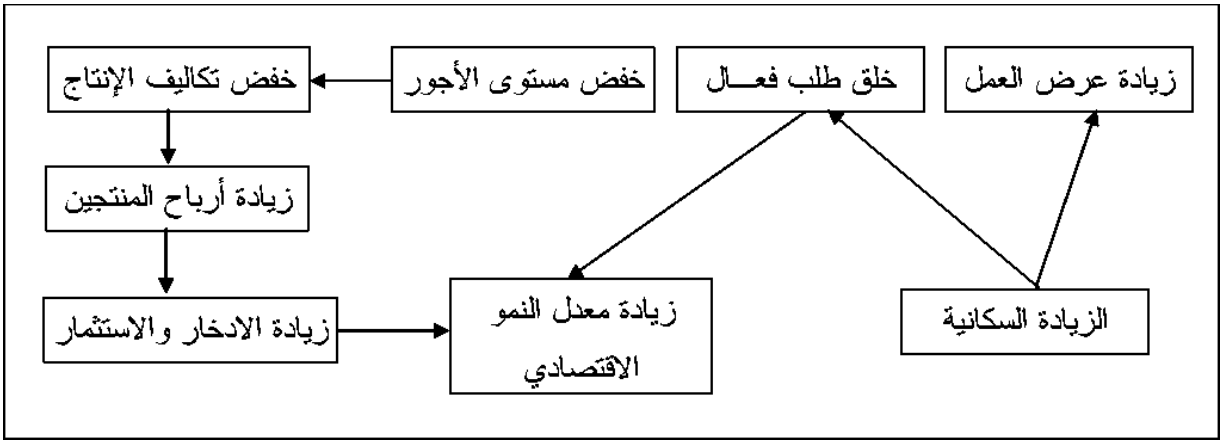

المصدر : سالم النجفي ومحمد القريشي : مرجع سبق ذكره، ص63.

2- نظرية «دافيد ريكاردو»:

يعتبر «دافيد ريكاردو» أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو يمثل أهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة، لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان.

واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هنا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج،لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه القطاع الفلاحي.[1]

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث (3) طبقات رئيسية وهي :

- الرأسماليون.
- العمال.
- ملاك الأراضي.

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

وقسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث (3) أقسام وهي :

[1]- شعباني إسماعيل : مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص64.

- أرباح الرأسماليين.
- أجور العمال .
- ريوع ملاك الأراضي.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

وطور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور وريع وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.[1]

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

على غرار الكلاسيك لم يتهاون الاقتصاديون النيوكلاسيك في محاولة تفسير كيفية سير آلية النمو الاقتصادي، فانطلاقا مما جاء به سابقوهم من الكلاسيك، طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تخلت عن الجمود والنطاق الضعيف الذي كانت تدور فيه أفكار الكلاسيك، حيث أدخلوا بالخصوص العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الإنتاجية.

نظرية شومبيتر:

يعتبر شومبيتر من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي و اعتبروا أن النمو الاقتصادي يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري ، كما يرى أن للعوامل الفنية و التنظيمية دور مهم في عملية النمو و بالتالي فالنمو هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات و ابتكارات جديدة على شكل استثمارات جديدة ، تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو لشومبيتر على ثلاث عناصر و هي الابتكار و المنظم و الائتمان المصرفي ، و ذلك لان الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس عن طريق الادخار ، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين و بالتالي زيادة حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار[2] و يتطلب هذا الأمر مجموعة من الأشخاص هو المنظم لكي يحرك و يدفع الأشياء إلى الأمام ،و يرغب بشدة في تحسين الدخل فتتوفر لدى المنظم أهداف أكبر من ذلك بكثير مثل التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية

التنافسية و الرغبة في خلق شيء جديد[3] ،عن طريق تجديد المنتجات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات ، أحدهما محفز و تابع لحجم النشاط الاقتصادي و يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأسمال القائم أي على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأسمال و الفائدة المفروضة للحصول

[1]- شعباني إسماعيل : مقدمة في اقتصاد التنمية ، دار الهومة، الجزائر، ص64.
[2]- كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص78
[3]- د محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية،1974 ، ص09 ،50

عليه ، و الآخر يحدث تلقائيا و هو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ،و لا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي ، و إنما يحدده الابتكار و التجديد.

انتقدت نظرية شومبيتر كونها ارتكزت فقط على الابتكار و كونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده ، و أن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمار بل يمكن تمويلها بالعجز ، إذا لم تكفي الادخارات و الاستثمارات الحقيقية أو أدوات السوق المالي من أسهم و سندات ، و غيرها كما أن البلدان النامية لا تحتوي على الكثير من المنظمين الذين تعتمد عليه نظريته في النمو ، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج لعوامل أخرى مثل الهياكل التنظيمية و الإدارية و العمل الماهر و الدوافع و المحفزات[1] .

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الاقتصادي.

الفرع الأول : النمو الاقتصادي لدى الكينزيين.

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل التقليدي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

التحليل الكينزي :

اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة مكمن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، إذ توصل إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ "الطلب يخلق العرض"، وبالتالي فمشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض .

وفي هذا الإطار أكد كينز على أن "الطلب الفعلي" هو أساس عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد، مؤسسات أو حكومات، وهو بذلك يشير إلى إمكانية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية بحكم عجز آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد، إذ يؤكد كينز على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي، وهو بذلك يبرز تحولا كبيرا في الفكر الرأسمالي الذي يرفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية "المضاعف"، والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض.

[1]- كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص79

تمونج «هارود-دومار» :

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من الاقتصادي "روي هارود" والاقتصادي "إفيسي دومار" ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين[1]، وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه[2].

وبالتالي من خلال اهتمام كل من هارود و دومار بتحديد معدل الادخار الأنسب، فهما بذلك يؤكدان أنه نتيجة لذلك يعد الاستثمار المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ويلعب دوران رئيسيان حيث[3] :

يعتبر كجزء من الطلب الكلي بحكم أنه يمثل طلبا للموارد الاقتصادية.

يعتبر الاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية والمتمثلة في مخزون رأس المال.

أ- معامل رأس المال :

جاء نمودج "هارود-دومار" بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي هو نتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل ادخار، هذا المعدل هو الذي يهدف نموذج "هارود-دومار" لتحديده.

حيث باعتبار أن الناتج هو دالة في رأس المال فقط يكون كالتالي :

$$y = \frac{k}{v}$$

حيث : v معامل رأس المال.

ويعتبر v معامل ثابت وهو مؤشر هام جدا في نموذج «رارود-دومار»، وتكمن أهميته في أنه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث من العلاقة السابقة نجد :

$$v = \frac{k}{y}$$

وبالتالي كلما ارتفع v فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح، كما أنه يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية وينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة عمالية، كما أن معامل رأس المالv يدل على مدى فعالية رأس المال،

[1] - Richard Grabowski, Michael shields : a dynamic Keynesian model of development :journal of economic development : volume 25, n°۱, 2000. PI, (http://www.jed.or.kr/full-text/25-l/grabowski.PDF) , reviewed on 18/02/2018.

[2] - Dwight Perkins : economie du developpement, 3®me edition, edition de boeck, Belgique, 2008, p141.

[3] -Subrata Ghatak : introduction to development economics, 4th edition, routledge edition, 2003, p54.

إذ أن ارتفاعه يدل على انخفاض فعالية رأس المال، أما انخفاضه فيدل على ارتفاع فعالية رأس المال لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال أنتجت حجما معينا من الناتج.[1]

وينقسم معامل رأس المال إلى نوعين :

معامل رأس المال المتوسط $\frac{k}{y}$: يعبر عن نسبة مخزون رأس المالk إلى حجم الناتج y.

معامل رأس المال الحدي $\frac{\Delta k}{\Delta y}$: وهو يقيس حجم رأس المال الضروري إضافته لرفع حجم الناتج y بمقدار معين وهذا المعامل هو الأهم في عملية النمو الاقتصادي .

ب- النموذج :

كباقي النماذج الأخرى، ينطلق نمونج "هارود – دومار" من مجموعة فرضيات كما يلي :

الادخار هو نسبة من الدخل حيث : $S = s.y$ حيث : s : الميل المتوسط والميل الحدي للادخار.

قوة العمل تنمو بمعدل n حيث $n = \frac{\Delta L}{L}$

وجود فائض في العمالة وندرة في رأس المال .

ثبات معامل رأس المال حيث : $\frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{K}{Y}$

ويقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي :

$$y = F(K,L) = \min(AK,BL)$$

حيث : $A>0$ و $B>0$ وهما ثابتان.

هذه المعادلة استعملت من قبل "روي هارود" سنة 1939 و"ايفيسي دومار" سنة 1946، وهي دالة إنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين عنصري رأس المال والعمل، وهذا ما قاداهما إلى التأكيد أن ذلك يؤدي إلى ارتفاعات حادة في البطالة وفي الآلات غير المستعملة.[2]

ويرى نموذج «هارود-دومار» أن حجم الناتج (y) هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رأس المال كما يلي :

$$Y = \frac{K}{V} = A.K$$

حيث : $A = \frac{1}{V}$: معامل رأس المال وهو ثابت بالافتراض.

[1] -Dwight Perkins : op-cit, p142.

[2] Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin: op-cit, p53.

وإذا كان رأس المال يهتك بمقدار δ ونمو السكان بالمقدار n فإن الاهتلاك الفعلي لرأس المال هو $(n+\delta)$ بالتالي نجد :

$$\Delta K = I - (\delta+n)$$

$$\Rightarrow \Delta K = sy - (\delta+n)K$$

وباعتبار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم الناتج نجد انطلاقا من المعادلة (37)

$$\Delta Y = \frac{\Delta y}{v} \Rightarrow\gg g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta y}{v.y}$$

وبتعويض المعادلة (الاولى ΔK) في المعادلة (الثانية ΔY) نجد :

$$g=\frac{\Delta y}{y} = \frac{sy-(\delta+n)k}{vy}$$

$$g=\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} - (\delta + n)$$

وتشير هده المعادلة إلى ما يلي :

- أن الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الإنتاج.
- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي الرفع من كفاءة وفعالية الآلات والمعدات، إذ أن ارتفاعه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
- الأثر السلبي لارتفاع معدل نمو السكان واهتلاك رأس المال.

ويرى كل من هارود و دومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي إلى نمو العرض غير ممكن، وذلك الاستثمار المحقق غالبا ما لا يتساوى مع الاستثمار المرغوب حيث انه :

- إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم الناتج يفوق حجم الطلب وذلك ما يؤدي إلى كساد وهذه حالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الأمر.
- إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى تضخم، وهذه الحالة السائدة في معظم أللاقتصاديات، وذلك يرجع إلى نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى ب "فجوة التمويل".[1]

ويتبين لنا من خلال نموذج "هارودنومار" وجود ثلاث (3) أنواع لمعدلات النمو :

[1] - William Easterly: The ghost of financing gap :world bank working paper n°1807, I997,p3.(www.cgedv.org/doc/expert%20pages/easterly/easterly.ghost.pdf), reviewed on 17/04/2018.

معدل النمو الفعلي :وهو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة ويساوي إلى : $\frac{\Delta y}{Y}$.

معدل النمو الطبيعي : وهو عبارة عن معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى بمعدل النمو الممكن.

معدل النمو المرغوب : وهو معدل النمو المرغوب تحقيقه والمستهدف من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين تتطابق مع مرور الوقت إذ حقق الاقتصاد معدل النمو المرغوب، وعلى هذا الأساس يكون معدل النمو الاقتصادي الفعلي مساوي إلى معدل النمو المرغوب.

المبحث الثالث: اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

باعتبار أن الإنفاق العام أداة من أدوات الساسة المالية و التي تعتبر هذه الأخيرة من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: العلاقة بين ١لانفاق العام و النمو الاقتصادي.

ان نوعية العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي قد تكون موجبة أم سالبة،حيث اختلفت نتائج الدراسات في ذلك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي .

1- العلاقة السلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي:

أشارد" كنوب" (1990) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة على طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1995) إلى أن الانخفاض في حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية و هذا ما أكده أيضا"فولستر و هذركسون" (1999،2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة[1]، و نفس النتيجة نوصل إليها "بارو"(1991) في دراسة له شملت 98 دولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1985، مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معدل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، و توصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد"قوساه " من خلال دراسته التي شملت59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى سنة 1985 ، بأن نمو حجم القطاع العام في للاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق العام يؤثر سلبا على

[1] - Contantinos Alexiou : government spending and economic growth, Journal of economic and social research, vol 11 (1), 2009, p2, (www.Fatih.edu.tr/~jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on 24/03/2018.

النمو الاقتصادي، وأن الأثر السلبي للإنفاق العام على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير الديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي[1] .

وعموما فإن أهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي[2]:

أ-تكلفة التمويل :إن زيادة الإنفاق العام يتطلب وجود مصادر لتمويل ذلك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي ،فاللجوء إلى اقتطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار و من ثم انخفاض الاستثمار بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد ،كما أن اللجوء إلى الاقتراض، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة و إزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم وبالتالي فإن أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق العام هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه.

ب-أثر الإزاحة : إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق العام في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي و ذلك بحكم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض فعالية و كفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص .

ج-تكاليف الإعانات: تؤدي العديد من البرامج و خطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي، إذ أن إعانات الفيضانات و الزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين و تطوير نوعية البنايات و الطرق، حيث إن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها و هذا ما يؤدي إلى سلبية ذلك النوع من الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي .

د- عدم الكفاءة: يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة و رغم توفيرها لخدمات الصحة، التعليم و النقل إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى و بتكلفة أقل، حيث أن القطاع الخاص ورغبة في التوسع و المنافسة فإن ذلك يؤدي إلى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام .

د- غياب الإبداع و الابتكار :إن أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان ذلك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، و ذلك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري و التكنولوجي بشكل ينعكس سلبا عن النمو الاقتصادي .

2-العلاقة الموجبة بين ١لاقاق العام و النمو الاقتصادي:

يؤكد رام (1986) بأن القطاع العام له تأثير ايجابي و هام على النمو الاقتصادي، حيث أنه علاوة على ذلك يعرف

[1] - Ibid: p4 .

[2] Daniel Mitchel : the impact of government spending on economic growth ,the heritage foundation ,n 1831,2005,pp4,5(www.heritage.org/research/budget/bg1831.cfm) reviewed on 20/03/2018.

الناتج المحلي الخام على أنه مجموع الناتج من القطاع العام و الناتج من القطاع الخاص[1]، كما أن أشاور (1990)يشير إلى أن الإنفاق العام و بالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي، أما" أليكسيو" (2009)في دراسة له حول 7دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من سنة 1995 إلى سنة 2005 ،فقد أكد على أن الإنفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يوافق ما جاء به من قبل أشاور (1990)[2].

ومن جهة أخرى فإن عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود و لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام ،حيث يشير " شيهي" (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15 % أما إذا تتجاوز 15 % فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي[3] و ذلك كما يوضحه الشكل الاتي :

الشكل II- 3 : العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي

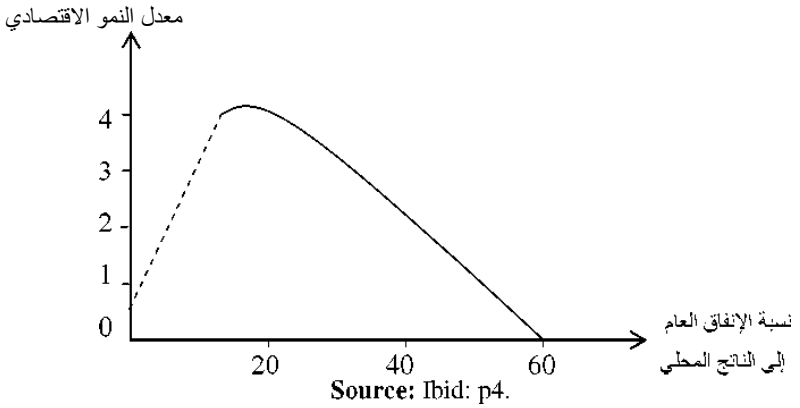

Source: Ibid: p4.

ويظهر لنا من الشكل السابق أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا و غير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية،دفاع عن ملكية الأفراد و المؤسسات و تنظيم للسوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج المحلي حوالي

[1] Eric Engen, Jonathan Skinner: fiscal policy and economic growth, national Bureau of economic research, working paper n 4223;1992,p7,(www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 23/03/2018.

[2] - Constantinos Alexiou : op- cit ,pp4,5.

[3] - Martha pascual Saez, Santiago Garcia: government spending and economic growth in the European union countries,p2,(http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=914104) reviewed on 23/03/2018.

15%، وبعدها فان أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي .

و يظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغيير النسبي السنوي، و تكون سالبة إذا كان يعبر عنها بالتغيير في معدل النمو السنوي [1] وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة و منها : الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية و التخصص الإنتاجي، و يتأثر كذلك بفترة الدراسة و المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام. [2]

المطلب الثاني :الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي

يشكل الإنفاق العام جزء هام من الطلب الكلي و انطلاقا من مبدأ " الطلب يخلق العرض " فإن لحجم الإنفاق العام دور كبير في التأثير على الطلب الكلي و بالتالي على حجم الناتج القومي.

1-تعريف الطلب الكلي:

الطلب الكلي يمثل الطلب على جميع السلع و الخدمات بمختلف أنواعها التي تكون الناتج القومي ، كما يمثل مجموع المبالغ المنفقة على جميع السلع و الخدمات المنتجة في الجسم الاقتصادي، و هذا يعني أن الطلب الكلي ما هو إلا عبارة عن الإنفاق القومي بمختلف أوجهه.

2-مكونات الطلب الكلي:

الطلب الكلي = الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي(العائلي)+ الإنفاق الاستثماري(قطاع الأعمال)+ الإنفاق الحكومي(استهلاكي و استثماري) + صافي الإنفاق الخارجي ،و عادة الفقرات الثلاث الأولى تمثل اقتصاد مغلق ، و في حالة الاقتصاد المفتوح تضاف صافي الإنفاق الخارجي(الفرق بين الصادرات و الواردات) .[3]

1)الإنفاق الاستهلاكي:

نظرا لزيادة الحجم النسبي للطلب على الاستهلاك فهو يعتبر العنصر الأول و الرئيسي من عناصر الطلب الكلي ، و يشمل على طلب أفراد المجتمع على السلع و الخدمات المختلفة ، و يتعلق الطلب على الاستهلاك الكلي بعرض الادخار الكلي كما أن المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك و الادخار هو الدخل المتاح ، حيث يتمثل الاستهلاك في جزء من الدخل المتاح الذي يتم إنفاقه على اقتناء السلع و الخدمات الاستهلاكية,

[1] - Constantinos Alexion : op-cit, p5.

[2] - Martha Pascual, Santiago Garcia : op-cit, p6.

[3] - د.محمود حسين الوادي ، د .أحمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر الطبعة الأولى ، عمان ، 2009 ، ص22

2)الإنفاق الاستثماري:

إن الاستثمار كثاني مكون لعناصر الطلب الكلي يعتبر مكون رئيسي ذلك لأن أي تغير في حجم الاستثمار يؤثر في مستوى الطلب الكلي ، و في مستوى الناتج القومي ، كما يمكن أن يؤثر أيضا حجم الاستثمار على رصيد السلع الرأسمالية و بالتالي على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد و معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، كما ويتميز الاستثمار بالتذبذب و عدم الاستقرار من فترة لأخرى مما يساهم في تسبب حالات الرواج و الكساد العالمي[1] .

3)الإنفاق الحكومي:

يلعب الإنفاق الحكومي دور هام في مواجهة التقلبات الاقتصادية و معالجة مشكلة هبوط الطلب الفعلي ، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري عن طريق المضاعف المحفز للإنفاق.

و قد أصبح دور الإنفاق الحكومي دور فعال و حتمي بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل كما اعتقد الكلاسيك ، حيث أن هذا الإنفاق لابد أن يكون بشكل عقلاني و مدروس حتى يأتي بالنتائج المرغوبة[2] .

4)صافي الإنفاق الخارجي:

يعتبر القطاع الخارجي النافذة التي يتفاعل من خلالها الاقتصاد المحلي مع اقتصاديات الدول الأخرى ، بحيث يستورد من الخارج ما لا يستطيع إنتاجه أو ما ينتج بكميات غير كافية من سلع و خدمات و في المقابل تصدير ما يزيد عن حاجة الاقتصاد من سلع و خدمات وصافي الإنفاق الخارجي أو صافي الصادرات يمثل الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها من السلع و الخدمات ، بحيث حجم صادرات الاقتصاد المحلي للدول الأخرى تعتمد على قرارات الإنفاق بالنسبة لهذه الدول و التي تتأثر بحجم دخولهم ،و واردات الاقتصاد المحلي تعتمد بالدرجة الأولى على الدخل القومي المحلي لأن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على حجم الدخل القومي.[3]

المطلب الثالث :أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي و محدداته

يعتبر الإنفاق العمومي من أهم العناصر و أكثرها فاعلية في دالة الطلب الكلي بحكم انه يعدأحد مكونات الطلب الكلي و الذي من شأنه تحريك النشاط الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو.

1-أهمية الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي

و يعتبر دور الإنفاق العام دور فعال في دالة الطلب الكلي هو ما يعرف بمجموع الإنفاق الكلي في خلق ما يسمى بالدفعة القوية في النشاط الاقتصادي و خاصة في الاقتصاديات النامية و ذلك بسبب:

[1]- د.السيد محمد أحمد السريتي ، د .علي عبد الوهاب نجا ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص20

[2]- د .هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005 ، ص29 ،21

[3]- د .طالب محمد عوض ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ، 2001 ، ص243

1)ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخول في البلدان النامية.

2)ضعف الإنفاق الاستثماري الخاص في هذه الدول الراجع إلى:

- عدم توفر مناخ أو بيئة مناسبة لنمو هذا النوع من الاستثمار و خاصة تأثير الأوضاع السياسية و الاقتصادية بهذه البيئة.

- ضعف الأسواق المحلية و التي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته في مجالات الزراعة و الصناعة و تنمية القطاعات الإنتاجية ،حيث يلاحظ ان معظم الاستثمارات تكون توجه لنشاطات هامشية سريعة العائد كالنشاطات العقارية ، و المضاربات في أسواق الأوراق المالية.

- انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي و الذي قد يكون غير مشجع للاستثمار الخاص ، لأن زيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي.

- ارتفاع نسبة و درجة المخاطرة و عدم التيقن للمستقبل. و على هذا الأساس فإن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعتمد و بشكل أساسي على الإنفاق العمومي في الدول النامية[1]1 .

2 .محددات فعالية سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي:

يؤثر الإنفاق العمومي على نمو الناتج المحلي بتأثيره على مكونات الناتج فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية للناتج ، و هي تمثل المقدرة الإنتاجية أو ما يعرف بتكوين رأسمال ةالثابت و العوامل الاقتصادية و التي تتناول الطلب الكلي الفعال لذلك فإن اثر الإنفاق العمومي على الناتج تتحدد من خلال هذين العاملين و ذلك بطريقة مباشرة من خلال كفاءة تحول الإنفاق العمومي إلى رأس مال منتج أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على

إنتاجية الأعوان الاقتصاديين و استهلاكهم و التفاعلات في سوق العمل و التأثير على المستوى العام للأسعار[2]

1- المقدرة الإنتاجية للمجتمع:

أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج ، و هي تشمل كل الموارد المادية للدولة بما في ذلك عنصر العمل و رأسمال العيني ،و الفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.[3] و انطلاقا من النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية هي رأسمال و يقصد بها كل الممتلكات العينية و الملموسة ،العمالةL و تمثل القوى العاملة في المجتمع و التي تساهم في العملية الإنتاجية ،التكنولوجياA و تتمثل في المعرفة المستعملة

لتطوير رأسمال، و تكتب دالة الإنتاج على الشكل التالي:

Y=A.F(K.L) .....

[1]- د.محمود حسين الوادي ، د .أحمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 145،144.

[2]- د.وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره ، ص136.

[3] -د.علي سيف علي المزروعي ، أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية1990-2009 مجلة الجامعة .دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ، العدد الأول ، 2012 ، ص621.

و من أبرز الأمثلة لدالة الإنتاج الكلاسيكية الحديثة دالة الإنتاجCoobb-Douglas

Y=A.Ka.L1-a

حيث A تمثل نصيب رأسمال في قيمة الإنتاج، (1-A) تمثل نصيب العمالة وA تمثل ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ، و يتجلى دور الحكومة هنا من خلال تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة و التأثير على المقومات الاقتصاديات الكلية ففي حالة وجود تضخم أو عجز في الموازنة العامة فانها تضر بالنشاط الاقتصادي و معدل النمو الاقتصادي ،كما أن سياسة الإنفاق الحكومي و طرقه قد يكون لها تأثير سلبي أو ايجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج ، و سبق و بينbarro [1] أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي،حيث يفترض أن الحكومة تقوم بشراء جزء من القطاع الخاص و تستعمله من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص ، و يمثل نموذجه بالمعادلة التالية:

$Y= A.L^{a}.K^{\beta}.G^{u}$ .....

و تظهر آثار الإنفاق العمومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع بفرض ثبات الطلب الكلي، حيث الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأسمال الثابت الذي يؤدي لزيادة المقدرة الإنتاجية و الإنفاق الاستهلاكي و الذي يعمل أيضا على زيادة المقدرة الإنتاجية و إن كان أقل وضوح من الإنفاق الاستثماري بالتأثير على هيكل الإنتاج ، بحيث معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتحدد من خلال معدل النمو في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج و معدل النمو في رأسمال و معدل النمو في العمالة و معدل النمو في الإنفاق العمومي، بحيث يساهم الإنفاق العمومي في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال دوره في زيادة و تأهيل حجم الموارد الاقتصادية باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية ، و ذلك حسب طبيعة الإنفاق.

الإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأسمال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على الإنتاج ، و الإنفاق التحويلي ذو الطابع الاقتصادي يعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع لآخر أو من منطقة لأخرى ،أما الإنفاق التحويلي الاجتماعي فهو يهدف إلى رفع إنتاجية العمل الذي يساهم في تطوير عائد عوامل الإنتاج و بالتالي زيادة الناتج ، و تظهر أهمية الإنفاق العمومي في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج بتأثيره على العمالة و رأسمال.

2-الطلب الكلي الفعال:

بافتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار و الاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإنفاق الحكومي و الذي يشكل

[1]- طورت هذه الفكرة من طرفbarro سنة 1990 و اكتملت بعد ذلك من طرف barro Sal-I-Marten عام 1992 و طورا هذين النموذجين فكرة ان تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الانتاجية الحدية لرأسمال الخاص.

جزء هام من الطلب الكلي و الذي يزيد مع زيادة دور الدولة في الاقتصاد [1] و الذي يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج(الأرض و العمل و رأس المال)، وتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة و التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

كما أن الانفاق العام الاجتماعي بنوعيه ، سواء التحويلات الاجتماعية العينية(مبالغ تخصص لإنتاج سلع و خدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية صحية و ثقافية و التعليم و السكن و غيرها . أو التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدم لصالح الطبقة الفقيرة من المجتمع لمقابلة المرض و الشيخوخة و البطالة يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها عن طريق الإنفاق العام ، وكما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية ، و من ثم فهي تدفع إلى زيادة إنتاج هذه السلع ، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع الخاصة أو العامة أو التي تمنح لدعم بعض السلع الأساسية مثل الخبز و البنزين ، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار ، و إلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام عن طريق سد العجز في ميزانياتها و تشجيع الصادرات بمنح اعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات و تشجيع الاستثمار [2].

-نموذج BARRO 1990 و الحجم الأمثل للتدخل الحكومي:

من أهم النماذج التي سلطت الضوء على أهمية تدخل الدولة و أثره على النمو الاقتصادي ، و الذي خلص أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي ، حيث تقوم الحكومة عن طريق شراء جزء من الإنتاج الخاص و استخدامه في عرض و تقديم الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص الأمر الذي يزيد من الرغبة في الاستثمار أكثر مما يساهم في تحقيق النمو.

[1]- د.وليد عبد الحميد عايب ،مرجع سبق ذكره ، ص138 -137

[2]- علي سيف علي المزروعي ، مرجع سبق ذكره ،622 -621.

خلاصة الفصل

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج : العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية وفقط، لأن التكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين متمثلين في نموذج "هارودنومار"، إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو، وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام.

الفصل الثالث

أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004-2016

تمهيد

يتوافر الاقتصاد الجزائري على موارد مادية وبشرية معتبرة،ونتيجة للانفراج المالي الذي يتحقق بفضل أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة ما بين 2005-2009 والبرنامج الخماسي ما بين 2010-2014، حيث جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي ولعل هذه الأسباب التي أدت إلى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر تعود إلى العوامل التالية: المحدد الاقتصادي ويقصد به حتمية تغير الهيكل الاقتصادي والمحدد الاجتماعي وهو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية والمحدد المالي ويتمثل في الجانب المالي عن قطاع المحروقات.

وفي ظل ظروف الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط ثم التوجه نحو سياسة التقشف مع البرنامج الخماسي 2015-2019.

وعليه فإن هذه الدراسة تأتي لتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004-2016.

المبحث الأول:برامج الإنفاق العام في الجزائر 2004-2016

شرعت الجزائر منذ 2001 بإتباع سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، وعلى هذا الاساس سنبرز برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2014-2016.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

حسب الوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فقد تجسدت أهداف هذه السياسة فيما يلي[1]:

- تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي.
- خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة والحد من البطالة.
- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص جانب التنمية البشرية.

بحيث يمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة.[2]

ولقد تم تجنيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525 مليار دج [3] موزعة على طول أربعة سنوات 2001-2004 بحيث تمحور هذا المخطط بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (III-1): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: أ.نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص107.

[1] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

[2] نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف2005، ص101.

[3] Algérie, Ministère des Finances, programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes, Avril 2001, p02.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت كما يلي:

الجدول (III-2): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر: المرجع السابق، ص106.

ومن خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية.

وعلى مدار فترة تنفيذ المخطط جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205.4 ملبار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9 مليار دج ثم سنتي 2003، 2004 بما يقارب 113.9 مليار دج و20.5 مليار دج على التوالي كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل (III-1): التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

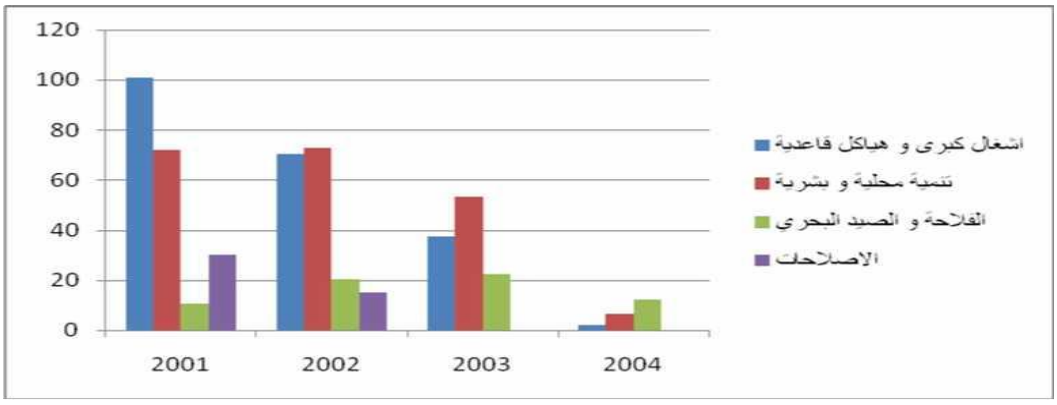

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الجدول السابق.

أولا: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية أكبر نسبة من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج بنسبة 40.1% أي بمبلغ 210.5 مليار دج لدعم هذا القطاع وذلك لتغطية النقص الحاصل فيه نتيجة ابتعاد الدولة عن دعمه فترة التسعينيات أين قامت الدولة بالحد من الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري، وبهدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تهيئة الأحياء السكنية في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن.

الجدول (III-3): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1-تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4	/	142.9
1-1منشآت الري	5.4	15.8	10.1	/	31.3
1-2منشآت السكة الحديدية	9.7	28.9	16.0	/	54.6
1-3أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	/	45.3
1-4اتصالات	10	/	/	/	10
1-5تهيئة مدينة بوغزول	1.7	/	/	/	1.7
2-تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.7	/	32
2-1فلاحة	1.7	3.2	4.2	/	9.1
2-2بيئة	3.6	1	1.5	/	6.1
2-3طاقة	7.8	9	/	/	16.8
3-السكن والعمران	27.1	4.0	2.5	2.0	35.6
3-1السكن الحضري والريفي	25.1	/	/	/	25.1
3-2تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	2.0	10.5
المجموع	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**

المصدر: بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص110.

ويهدف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل.

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004 [1] وتتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

ثانيا: التنمية البشرية والمحلية:

لقد خصصت الحكومة نسبة 38.8% من إجمالي المبلغ الموجه للبرنامج أي بغلاف مالي قدره 204.2 مليار دج، حيث خصص منه مبلغ 97 مليار دج في جانب التنمية المحلية بهدف تحسين الوضع المعيشي للمواطن على مستوى التراب الوطني خاصة في الأرياف وتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال إدراج مخططات تنموية بلدية لتشجيع التنمية وتحسين أداء الخدمة العمومية كالبريد والمواصلات وغيرها وإعادة تأهيل المناطق بأكملها.

أ-برنامج التنمية المحلية: بحيث خصص له ما يقارب 97 مليار دج ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي، وبالتالي المحافظة على توازنات الحكومة والجدول التالي يوضح مجالات برامج التنمية المحلية:

الجدول (III-4): القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	/	33.5
الري	4.7	7.4	1.5	/	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	/	5.5
البريد والمواصلات	/	8.5	6.0	/	14.5
أشغال عمومية	13.0	/	/	/	13.0
منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	/	16.9
المجموع	**28.9**	**36.9**	**31.2**	**0**	**97.0**

المصدر: بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص112.

ويتوقع من هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة 2001-2004 كما يلي:

[1] International Monetary fund : report n° 61 ,op-cit, p20

الجدول (III-5): مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية

السنوات / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
مخططات التنمية الفلاحية وصيانة الطرقات	/	20000	20000
البيئة	6000	16000	22000
الري	900	1350	2250
البريد والمواصلات	3000	3500	6500
المجموع	**9900**	**40850**	**50750**

المصدر: المرجع أعلاه، ص112.

ب-برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة ويتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

الجدول (III-6): مجالات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية

(الوحدة: مليار دج)

مناصب العمل / المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل والقرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
الحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع	**3.5**	**6.0**	**4.5**	**3.0**	**17.0**

المصدر: المرجع السابق، ص113.

ج-برنامج تنمية الموارد البشرية: هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج يهدف إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية الجامعات والهياكل الرياضية والثقافية، ويتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل [1] موزعة على عدة قطاعات شملها هذا البرنامج كما يوضحه الجدول التالي:

[1] المرجع أعلاه، ص113.

الجدول (III-7): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	/	26.95
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	/	9.5
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.5	/	33.9
الصحة والسكن	2.8	4.6	0.3	/	7.8
الشباب والرياضة	1.4	2.2	/	/	3.67
الاتصال والثقافة	4.5	/	/	3.5	8
الشؤون الدينية	0.15	1.0	/	/	11.5
المجموع	**39.4**	**29.9**	**17.34**	**3.5**	**90.2**

المصدر: المرجع أعلاه، ص114.

ثالثا: دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري

يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي.

ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعيين:

أ-البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي:

خصص له مبلغ 55.9 مليار دج، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه ابتداءا من أواخر سنة 2000، ويهدف هذا البرنامج إلى[1] :

- حماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف.
- حماية المناطق السهبية من التصحر.
- دعم إنتاج الحبوب والحليب.
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي.
- كما يتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث حوالي 330000 منصب عمل منها 230000 منصب عمل ضمن عمليات التوسع الفلاحي و100000 منصب عمل خاصة بعمليات حماية السهول والأحواض المائية[2] .

[1] المرجع أعلاه، ص 114

[2] المرجع أعلاه، ص115.

ب-البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري:

خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج والهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

رابعا: دعم الإصلاحات

من أجل تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 والوصول للنتائج المرغوب فيها لابد من توفير محيط ملائم لتنفيذ هذا البرنامج عن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات التي تسهل عمل الحكومة وتدعم القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية مما يساهم في بعث الاقتصاد الوطني وتنشيطه

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي هو برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث قيمته بحيث جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، بحيث نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ولقد أقرت الدولة هذا البرنامج من أجل تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

بحيث يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو ولقد بلغت قيمة دعم النمو الاقتصادي ب 4203 مليار دج وتم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب1071 مليار دج ، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (III-8): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)

	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	182	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: world Bank :op-cit, p2

ولقد جاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية.

1- تحسين ظروف معيشة السكان:

يجتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.5% أي بمبلغ 1908.5 مليار دج، وهو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية والبشرية الذي نفذ ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد اهتم البرنامج بالنسيج الحضري لذلك قد خص البرنامج للفترة 2005-2009 مبلغ 555 مليار دج لإنجاز 1.010.000 سكن لاحتواء احتياجات السكن عند المواطن بالدرجة الأولى، ويليه قطاع التربية الوطنية ب200 مليار دج من أجل تعزيز المنشآت التعليمية والثقافية ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعدا بيداغوجيا و26 مطعما جامعيا وذلك من أجل توفير أفضل الظروف للتحصيل المعرفي غلى مستوى الجامعة الجزائرية.

الجدول (III-9): توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

القطاع	المبلغ بالملياردج	القطاع	المبلغ بالملياردج
السكنات	555.0	أعمال التضامن الوطني	95.0
الجامعة	141.0	تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1
التربية الوطنية	200.0	إنشاء منشآت للعبادة	10.0
التكوين المهني	58.5	عمليات تهيئة الإقليم	26.4
الصحة العمومية	85.0	برامج بلدية للتنمية	200.0
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127	تنمية مناطق الجنوب	100.0
الشباب والرياضة	60	تنمية مناطق الهضاب العليا	150.0
الثقافة	16.0	المجموع	1908.5
إيصال الغاز والكهرباء للبيوت	65.0	النسبة	%45.5

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو،بوابة الوزير الأول، ص06.

1- تطوير المنشآت الأساسية:

يحتل محور تطوير المنشآت الأساسية حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، بحيث يأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ويتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء مترو الجزائر و3 مطارات جديدة بالإضافة إلى إنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية ومبلغ 393 مليار دج لإنشاء 8 سدود و350 محجر مائي بالإضافة إلى إنجاز

وتأهيل محطات تصفية وحدد ملبغ 10.15 مليار دج لتهيئة الإقليم ولتحقيق تكافؤ القرض وتهيئة المجال.كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (III-10):توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية

القطاع	المبلغ (مليار دج)
النقل	700
الأشغال العمومية	600
قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393
قطاع تهيئة الإقليم	10.15
المجموع	1703.1
النسبة	%40.5

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو،مرجع سبق ذكره، ص06.

1- دعم التنمية الاقتصادية

يتمحور هذا البرنامج حول خمس محاور أساسية:

-الفلاحة والتنمية الريفية: تقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع بمبلغ 300 مليار دج رغبة في تطوير هذا القطاع لما له من أثر على الناتج المحلي وهي موجهة لتطوير المستثمرات الفلاحية وإنشاء أخرى جديدة ومحاربة التصحر للتشجيع على الإنتاج والاهتمام بتربية المواشي وتطويرها.

-الصيد البحري والموارد الصيدلية: وقد خصص مبلغ 12 مليار دج لدعم الصيد البحري وإنشاء منشآت جديدة للصيد والصيانة.

-الصناعة: وقد قدرت الاعتمادات الموجهة لتنمية هذا القطاع مبلغ 13.5 مليار دج موجهة لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية المحلية والأجنبية.

-السياحة: وقد خصص مبلغ 3.2 مليار دج، للاهتمام بالمناطق السياحية وذلك بدعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي وإنشاء مرافق إدارية خاصة بها.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: وقد قدر مبلغ 4 مليار دج لدعم القطاع المنتج والذي يساهم في تنشيط الاقتصاد وامتصاص البطالة حيث توقع إنجاز 14 مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و33 دور للصناعة التقليدية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (III-11):توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية

القطاع	المبلغ (مليار دج)
الفلاحة والتنمية الريفية	300
الصناعة	13.5
الصيد البحري	12
ترقية الاستثمار	4.5
السياحة	3.2
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	4
المجموع	337.2
النسبة	%8

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو،مرجع سبق ذكره، ص07.

1- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 203.9 مليار دج بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينيات ولقد اهتم هذا البرنامج بالقطاعات التالية:

أ)- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

ب)-العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

ج)-التجارة: رغبة في تنمية السوق التجارية فقد تم دعم القطاع ب2 مليار دج بهدف إنجاز عدد من المخابر وتجهيزها لمراقبة النوعية.

د)-المالية: لقد دعم هذا القطاع بمبلغ 65 مليار دج للقيام بتحديث إدارة المالية بقطاع الجمارك الضرائب وأملاك الدولة.

ه)-الداخلية: لقد تم تدعيم هذا القطاع ب 64 مليار دج والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية والجدول الموالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الخدمة العمومية وتحديثها.

الجدول (III-12):توزيع برنامج الخدمة العمومية وتحديثها

القطاع	المبلغ (مليار دج)
العدالة	34
الداخلية	64
المالية	65
التجارة	2
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	16.3
قطاعات الدولة الأخرى	226
المجموع	203.9
النسبة	%48

المصدر: برنامج دعم النمو التكميلي ،مرجع سبق ذكره، ص07.

2- برنامج تطور التكنولوجيا الجديدة للاتصال:

لقد تم دعم هذا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة وتدارك العجز الحاصل في القطاع.

المطلب الثالث : برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2016 .

الفرع الأول: برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 : خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214مليار دج ما يعادل286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها منذ عشرة سنوات بهد تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تمس جميع القطاعات.

و قد جاء هذا البرنامج بثلاث محاور أساسية:

1- برنامج التنمية البشرية:

في إطار تحسين ظروف المعيشة فقد تم دعم هذا البرنامج بغلا مالي يقارب 10000 مليار-دج- للفترة 2010-2014 أي ما يزيد عن45 % من إجمالي البرنامج نظرا لأهمية اثر هذا القطاع على الاقتصاد الوطني باعتباره الركيزة أساسية لأي اقتصاد .

و الذي يدرج تحسين التعليم على مختلف مستوياته(الابتدائي، المتوسط، الثانوي، الجامعي، التكوين المهني) عن طريق تعزيز هذا القطاع بمراكز جديدة في مختلف أطواره و التكفل الطبي بإنجاز مستشفيات و عيادات متخصصة و تحسين ظروف السكن و تزويدها بالماء و الطاقة و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (III-13) :برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي (2010-2014)

القطاع	المبلغ بالمليار دج	أهم المشاريع المبرمجة
التربية الوطنية	852	300 مدرسة ابتدائية،1000 اكمالية،850 ثانوية،2000 متوسطة
التعليم العالي	868	600000 مقعد بيداغوجي،400000 سرير،44 مطعم
الصحة	619	172 مستشفى،45 مركب صحي،377عيادة،1000 قاعة علاج
السكن	3700	2 مليون مسكن ستسلم 102 منها خلال الخماسي و الباقي يعد سنتين
المياه	2060	35 سد،34 محطة تصفية،3000 عملية تزويد بالماء المشروب
التكوين المهني	178	220 معهد،82 مركز للتكوين،58 داخلية
الطاقة	350	ربط مليون بيت بشبكة الغازو220000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء
الشباب و الرياضة	1130	80 ملعب،750 مركب رياضي،160 قاعة متعددة الرياضات
الثقافة	140	40 مركب ثقافي و 340مكتبة،44 مسرح،12معهد موسيقى
الاتصال	106	تحسين التجهيزات الإذاعية و التلفزيونية و تجويد شبكات بثها
الشؤون الدينية	120	مسجد الجزائر الأعظم،80مسجد أخر،17مدرسة قرآنية
التضامن الوطني	40	70 مؤسسة لفائدة المعاقين،40 منشاة للأشخاص في شدة
المجاهدين	19	9 مراكز للراحة،17 متحف،40 مقبرة شهداء

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014،ص 32

1- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:

لقد دعم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6447 مليار دج ،أي ما يزيد عن38 % من إجمالي حجم البرنامج بهدف فك العزلة عن السكان و تطوير المنشآت القاعدية و تعزيز المنشآت الأساسية عن طريق تحسين شبكات النقل و تحديثها و هذا ما يدعم الاقتصاد الوطني و يشجع على تنشيط الاقتصاد و امتصاص البطالة ،حيث يتوقع أن يوفر 561000 منصب عمل و ارتكز هذا البرنامج على القطاعات التالية:

الجدول(III-14) : برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي2010- 2014

القطاع	المبلغ بالمليار دج	المشاريع المبرمجة
الأشغال العمومية	3100	إتمام انجاز الطريق السار شرق غرب وربطها 830 كلم من الطرق و انجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة
النقل	2800	تحسين النقل الحضري و مد شبكة السكة الحديدية،تجهيز 14 مدينة بالترامواي
تهيئة البيئة والإقليم	500	انجاز المساحات الخضراء،و حماية 1795 مساحة خضراء

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014،ص 33

1- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:

لقد تم تخصيص مبلغ3750 مليار دج من إجمالي البرنامج الخماسي أي ما يقارب 17%لدعم برنامج التنمية الاقتصادية أين استهدفت الجزائر القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو الاقتصادي والجدول الموالي يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج.

الجدول(III-15): برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي2010-2014

القطاع	المبلغ بالمليار دج	المشاريع المبرمجة
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	استكمال المشاريع الفلاحية التي تم الشروع فيها منذ السنة الماضية
التنمية الصناعة	2000	انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتر وكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	150	إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي، تيسير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج
التشغيل	350	استحداث 3 ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي
تطوير اقتصاد المعرفة	250	دعم البحث العلمي ،تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 2010-2014

إن البرنامج الخماسي 2010-2014 يعتبر فريد من نوعه من ناحية حجم الغلاف المالي الذي لم يسبق للجزائر أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي في ظل تسيير جيد لمدا خيل المحروقات التي بلغت 55 مليار دولار سنويا و تحكم في التضخم في حدود(4-5) % و نسبة النمو بين 4و 5 % و مؤشرات اقتصادية جيدة بالإضافة إلى أن الجزائر قد تخلصت تقريبا من مديونيتها مع احتياط صرف معتبر، حيث يهد البرنامج عموما إلى:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بالخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق و المياه بغلاف مالي 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج تعادل 156مليار دولار[1] التي سبق و ذكرناها.

الفرع الثاني:الانفاق العام خلال الفترة 2015 – 2016 .

تنتمي هذه الفترة إلى البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019و الذي خصص له نحو 22.100مليار دينار أي 280 مليار دولار[2].بحيث يهدف هذا المخطط إلى مواصلة الاستثمارات العمومية خاصة في مجال البنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع فرضيات تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية.كما ستواصل الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال الحد من البطالة و تحسين ظروف المعيشة ،وعلى صعيد عصرنه المنظومة المصرفية و المالية فتم التعجيل بالإصلاحات بهدف تعزيز التضمين المالي و

[1] - بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 و المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014 ص 2،3

[2] - تقييم حصيلة برامج و مخططات التنمية في الجزائر :مشري محمد ناصر-بقة شريف.ص

مواصلة تطوير المصالح المالية بما يسمح بترسيخ تنافسية الاقتصاد و تنويعه ، و الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو تعزيز الاقتصاد المحلي .

بحيث بلغت النفقات العامة لسنة 2015 بمبلغ 7656.3 مليار دينار منها 3039.3 مليار دينار خصص للتجهيز و الاستثمار و مبلغ 4617 مليار دينار خصص لنفقات التسيير،في حين ارتفعت النفقات العامة ب327.9 مليار دينار لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 لتصل إلى مبلغ 7984.2 مليار دينار منها مبلغ 3176.8 مليار دينار خصص للتجهيز و الاستثمار،و 4807.3 مليار دينار لنفقات التسيير[1].

المبحث الثاني:أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي2004-2016.

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الإنفاق العام تودي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، وعلى هذا الأساس نحاول إبراز أثر البرامج للإنفاق العام المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2004-2016على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي 2001-2004.

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004،حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفتنة المعنية حوالي 4.8%، وقد قدرت مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 حسب دراسة أعدها البنك العالمي 1% كمتوسط سنوي [2].

الجدول(III-16) : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

(الوحدة :%)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو الناتج المجلي الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2

Source: world Bank :op-cit ,p24

ومن خلال قراءة الجدول فإننا نجد أن معدلات النمو الاقتصادي قد تحسنت خلال فترة دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال سنة 2004 ب 5.2 %.

ومن ناحية مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004،يبرز لنا التوزع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي:

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات

[2] - wolrd bank op-cit p4.

الجدول(III-17) : معدل نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2001-2004) الوحدة %

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6
الاشغال العمومية و البناء	2.8	8.2	5.5	8.0
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7

Source :-Banque d'Algérie ; Rapport annuel de la banque d'Algérie 2005 p 176 consulter le 03/02/2018.www .banque –of-algeria.dz/html/communicat8.htm

-الديوان الوطني للإحصائيات

ومن خلال ما جاء في الجدول أعلاه و بالاستناد إلى مخطط دعم إنعاش اقتصادي نجد :

1- **قطاع المحروقات**: يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى بقطاع المحروقات الذي أصبح أكثر قطاع موجه للاقتصاد ، حيث في سنة 2001 عرف القطاع معدل نمو سلبي، و يرجع ذلك إلى الاختلال في العرض و الطلب على البترول نتيجة ضغوطات OPECمما أحدث تغيرات في أسعار البترول كانت وراء المعدل السلبي الذي شهده القطاع ، حيث أن ارتفاع أسعار البترول كان المساهم الأكبر في تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بحيث بلغ معدل النمو الاقتصادي للمحروقات نسبة 3.3 %.

2- **القطاع الفلاحي**: لقد حصل القطاع الفلاحي على ما قيمته 55.9 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،توزعت على السنوات الأربعة التي يمتد خلالها المخطط ،و قد حقق هذا القطاع على مدار ذلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا و هبوطا وذلك راجع بالأساس إلى الظروف المناخية، حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 إلا انه انخفض سنة 2002 إلى حدود -1.3% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع تلك السنة كما يبرزه جدول مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ،ثم و نظرا لتحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى ازدياد الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 19.7% سنة 2003 لكنه عاود الانخفاض مجددا سنة 2004 إلى مستوى 3.1%.

3- **قطاع الصناعة**: يعتبر القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو و مصدر تحفيز لباقي القطاعات الأخرى إلا أن هذا القطاع عرف معدلات نمو جد متواضعة تراوحت بين 1.5 % و 2.9 % خلال فترة برنامج دعم النمو2001-2004 ،وذلك بسبب عدم اهتمام الدولة من خلال مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية و بالخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات إفلاس و تراكم الديون ، و الاقتصاد دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية.

الجدول(III-18) : مؤشر الإنتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة 2001-2004.

سنة الأساس:1989=100

الصناعات	2001	2002	2003	2004
الطاقة والمياه	179.9	187.7	200	211.6
المحروقات	128	133.8	143.7	145.2
الصناعة الاستخراجية	77.3	83.1	83.6	82.7
إنشاءات ميكانيكية و كهربائية	62.8	67.2	73.2	73.6
مواد البناء	98.6	104.8	96.8	105.4
صناعات الكيميائية	94.3	88.8	79.4	78.0
صناعات غذائية	74.8	60.5	48.1	40.5
نسيج	28.5	29.6	28.9	24.6
جلود و أحذية	15.4	13	12.1	13.5
الخشب و الورق	30.9	31.2	29.4	28.1
صناعات مختلفة	27.0	27.3	24.1	25.3
المؤشر العام	58.0	86.2	87.0	87.3
المؤشر العام خرج المحروقات	74.8	75.1	73.7	73.8

Source=ibid=p 177

4- **قطاع الأشغال العمومية و البناء** : يعتبر من اكبر المخصصات المالية التي جاء بها مخطط الإنعاش الاقتصادي ، وهو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004 ، حيث بلغ معدل نمو هذا القطاع 8% سنة 2004 و يعتبر اثر جد ايجابي مقارنة بحجم الإنفاق المخصص له الذي بلغ 210.5 مليار دج على طول الفترة 2001-2004 .

5- **قطاع الخدمات :** يملك هذا القطاع دور كبيرا في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 من خلال المعدلات الموجبة و المحققة سواء في الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، إضافة إلى حوزته على النسبة الأكبر من الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، إذ بلغ معدل النمو للخدمات في الإدارات العامة 3.3% و 5.2% بالنسبة لخدمات خارج الإدارات العامة

يمكن القول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية بشكل رئيسي.

وبإتباع اثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر كقنوات وسيطة لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، نجد انه و من ناحية الاستهلاك فانه قد شهد ارتفاعا متواصلا طوال الفترة المعنية سواء كان استهلاكا عاما أو خاصا، وهذا ما يؤكد عدم إزاحة

الإنفاق العام للاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،إذ شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعا متواصلا قدر ب 8.3% في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 وبذلك فقد لعب الطلب الاستهلاكي الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي دورا مهما في تحقيق معدل نمو اقتصادي.

الجدول (III-19):تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر 2001-2004

الوحدة :(مليار دج %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الاستهلاك العام*	624.6	700.4	777.5	847.5
الاستهلاك الخاص*	1847.7	1988.0	2124.9	2358.0
التغير في الاستهلاك العام**	11.49	12.13	11.00	8.93
التغير في الاستهلاك الخاص**	7.78	7.59	6.88	10.96

Source:*Ibid .p174

**:من إعداد الطالبة بناءا على بيانات نفس الجدول.

ومن ناحية تطور حجم الاستثمار ومعدلات الفائدة خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي،

لوحظ على العموم تزايد في حجم الاستثمار الصافي و الذي يرجع بالأساس إلى تزايد الاستثمار العام والذي بلغ متوسط الزيادة السنوية فيه خلال الفترة المعنية 10 % من إجمالي الناتج المحلي، وقد ارتفع قيمة الاستثمار العام بنسبة 2.1% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001،أما الاستثمار الخاص فقد انخفض ستة **2004** ب**1.7%** مقارنة بسنة **2001**، حيث قدر متوسط زيادته السنوية في الفترة **2001-2004** حوالي **11.1%** ، و هذا ما يوضح على أن الإنفاق العام في الجزائر لم يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص، حيث أن معدلات الفائدة خلال الفترة **2001-2004** شهدت انخفاضات متتالية بسبب تزايد الادخار الوطني المتراكم بسبب ارتفاع مداخيل الجباية النفطية بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات، وهو ما أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة بدل توجهها إلى الارتفاع لان الإنفاق العام لم يمول بالاقتراض من السوق النقدي بل مول عن طريق الادخار الوطني

الجدول (III-20) : تطور الاستثمار العام و الخاص.الادخار الوطني و معدلات الفائدة 2001-2004

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم الاستثمار الصافي*	23.7	24.4	24.0	24.01
حجم الاستثمار العام*	8.4	10.0	10.8	10.5
حجم الاستثمار الخاص*	15.3	14.4	13.2	13.6
حجم الادخار الوطني**	1770.8	1812.7	2356.0	2865.0
معدلات الفائدة الاسمية على الاقتراض***	9.5	8.5	8.0	8.0
معدلات الفائدة على الإيداع***	6.3	5.3	5.3	2.5

Source:* world: op – cit p 24.

** banque dAlgerie: op- cit p174

*** UMCE OP- P24

وقد كان للأثر الايجابي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على نمو الناتج المحلي انعكاس واضح و جد ايجابي على حجم العمالة خلال الفترة **2001-2004** ، حيث كان يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ما يقارب **850000** منصب عمل خلال الفترة التي يمتد خلالها، وقد تحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي **728000**منصب عمل[1]، حيث شهد معدل البطالة خلال الفترة المعنية تراجعات ملحوظة و متتالية قدرت ب **9.6%** بين سنتي **2001** و **2004**، وساهمت قطاعات الاقتصاد الوطني في ذلك كما يلي:

1- قطاع الفلاحة:

يعتبر أهم قطاع مساهم في زيادة حجم العمالة تقليص معدلات البطالة خلل الفترة **2001-2004**،إذ بلغت نسبة البطالة فيه **0%**[2] علاوة على زيادة مناصب العمل التي يوفرها القطاع بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 8%، كما أن حجم العمالة فيه ازداد سنة 2004 ب 289000 عامل مقارنة بسنة 2001، وذلك راجع إلى الأثر الايجابي لمخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي.

2- **قطاع الصناعة:**

سجل هذا القطاع نسبة نمو في حجم العمالة تعد الأضعف إذ بلغت في المتوسط خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.8%، و هذا يعد منطقيا إلى حد كبير، حيث أن هذا القطاع الذي يشكل فيه القطاع العام النسبة الأكبر لم يحظ بمخصصات مالية معتبرة ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى المشاكل و الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في شكل عدم قدرته على المنافسة و ضعف قدرته الإنتاجية.

3- قطاع البناء والأشغال العمومية:

[1] International monetary fund :report n° **61** : op-cit , p **20.**

[2] وذلك استنادا إلى معطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر التي تظهر أن حجم العمالة النشطة للقطاع الفلاحي هو نفسه حجم العمالة المشغلة فيه.

استفاد هذا القطاع من الحصة الأكبر ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بما يقارب 210.5 مليار دج،و قد ساهمت المشاريع المدرجة في إطار برنامج الهياكل الكبرى و المنشآت القاعدية في زيادة حجم العمالة خلال الفترة 2001-2004 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.45%، إذ زاد حجم العمالة في هذا القطاع سنة 2004 بنسبة 21.6% مقارنة بما كان عليه سنة 2001.

4- قطاع الخدمات

سجل هذا القطاع متوسط معدل نمو سنوي للعمالة قدر 3.1% خلال الفترة 2001- 2004 ،إذ استفاد بشكل ايجابي من تطوير قطاع النقل من خلال تحديث و صيانة شبكات الطرق و السكك الحديدية.

ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه الأعمال المنزلية و باقي القطاعات في الحد من معدلات البطالة،حيث زاد عدد العمال سنة 2004 بحوالي 672000 عامل أي ما نسبته 48% مقارنة بسنة 2001،و عموما فان الملاحظ هو أن معدل البطالة انخفض بحوالي 12.2% سنة 2004 مقارنة بسنة2001 و هو ما نتج عنه ازدياد حجم الناتج المحلي الاسمي سنة 2004 بحوالي 43.7% مقارنة بسنة2001، و هي تعتبر نتيجة مقبولة رغم انه كان من الممكن تحقيق معدلات نمو أعلى لو استغلت الموارد المالية المخصصة أحسن استغلال و بأعلى كفاءة ممكنة لتطوير أداء الاقتصاد الحقيقي بالخصوص الذي تبقى مساهمته في الناتج المحلي الاسمي ضعيفة لم نتجاوز 35% خلال الفترة 2001-2004 و تبقي الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن متوسط معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2001-2004 و الذي قدر ب 4.8% قارب إلى حد كبير تقديرات الحكومة المستهدفة و التي قدرت ب5%.

الجدول (III-21):تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004

(الوحدة:ألف عامل %)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء و اشغال عمومية	803	860	907	977
ادارة	1456	1503	1490	1510
نقل ، مواصلات و تجارة	1109	1157	1269	1349
اعمال منزلية،خدمة وطنية و قطاعات اخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

Source : banque d'Algérie: op- cit p174

و من الضروري الإشارة إلى أن ذلك الأثر الايجابي الكبير لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على حجم العمالة لم يكن بنفس الشكل من ناحية تأثير الارتفاع في الطلب الكلي الناتج عن زيادة حجم العمالة على نمو الناتج المحلي،

و ذلك يرجع إلى أن نسبة كبيرة من ذلك الطلب الذي ولده مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وجه إلى الخارج، حيث شهدت واردات الجزائر نموا متواصلا على طول الفترة 2001-2004 قدر ب89.3% سنة 2004 مقارنة بسنة 2001 بمعدل نمو سنوي قدر ب 18.8%، وهو ما ثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه.

الجدول (III-22): تطور حجم واردات الجزائر 2001-2004

السنوات / أنواع الواردات	2001	2002	2003	2004
مواد غذائية	2346	2572	2516	3385
الطاقة	97	132	41	158
مواد أولية	445	490	607	733
سلع نصف مصنعة	1747	2186	2683	3422
تجهيزات فلاحية	154	139	121	157
تجهيزات صناعية	3239	4146	4654	6681
سلع استهلاكية	1400	1649	1984	2610
مدفوعات + صيانة و إصلاح الأجهزة و العتاد	/	696	716	808
القيمة الإجمالية للواردات	9482	12010	13222	17954

source : ibid p190

وقد خلص تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ثلاثة نقاط رئيسية كان أخذها بعين الاعتبار أمرا مهما في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة **2005-2009** لضمان فعاليته في التأثير الايجابي على الاقتصاد الوطني و هي[1] :

1-محدودية الاستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفين برامج و مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

2-ضعف الدراسات التقنية للمشروعات.

3-سوء عملية تحليل التكاليف.

المطلب الثاني:أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي 2005-2009.

لقد جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ،حيث انه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها ومن خلال القيمة الإجمالية لهذا البرنامج، و التي تزيد عن قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف.

فمن ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض

[1] World Bank : op-cit , pp 5,7.

حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك،في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت ب 10.5% و ذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية.

- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009):

الجدول (III-23): تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة(2005-2009).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المعدل المتوسط
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	5.1	2.0	3.1	2.4	1.6	2.84
معدل النمو خارج المحروقات %	4.7	5.6	6.3	6.1	9.6	6.46
معدل النمو في قطاع المحروقات %	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	0.8-	0.26-
نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي	2.710	3.100	3.590	4.190	4.280	/

Source **Banque D'Algérie**, **Rapport annuel de la banque d'Algérie** 2008, **p** 190 .consulter le 05/03/2018

www.bankofalgeria.dz/rapport.htm

**** world bank regional economic prospects 2010 p 145**

reviewed on http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2010/Resources/Appendix-MNA.pdf 06/03/2018.

من خلال قراءة الجدول فاننا نجد تطور معدلات النمو الاقتصادي كما ياي :

-متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 هو 2.98 % .

حيث انه و كما يوضحه الجدول السابق،فان معدل نمو الناتج الداخلي الخام شهد تراجعا حادا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و ذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 8.3% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، ثم عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة تراجع انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات رغم بقائه سالبا و كذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات،لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تدهور معدل نمو قطاع المحروقات، بحيث نستخلص ان متوسط معدل نمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 هو 2.98 % .

الجدول (III-24): معدل نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المعدلالمتوسط
المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	0.8-	0.92
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3-	21.1	6.4
الصناعة	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7	2.6
الاشغال العمومية و البناء	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2	8.0
الخدمات	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8	6.3

Source : - Banque D'Algérie, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008 , p 190 .

Consulter le 08/03/218. www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm

أولا : قطاع المحروقات :

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد في اقتصادها على قطاع المحروقات الذي أصبح اكثر قطاع موجه للاقتصاد، حيث في نفس الفترات الذي عرف فيها القطاع معدلات نمو سلبية عرفت معدلات النمو تراجع و يظهر ذلك في الفترات 2006 ،2007، 2008، 2009 و يرجع ذلك إلى الاختلال في العرض و الطلب على البترول نتيجة ضغوطات **OPEC** مما أحدث تغيرات في أسعار البترول كانت وراء المعدلات السلبية التي شهدها القطاع.

الشكل(III-2) : نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2009 :

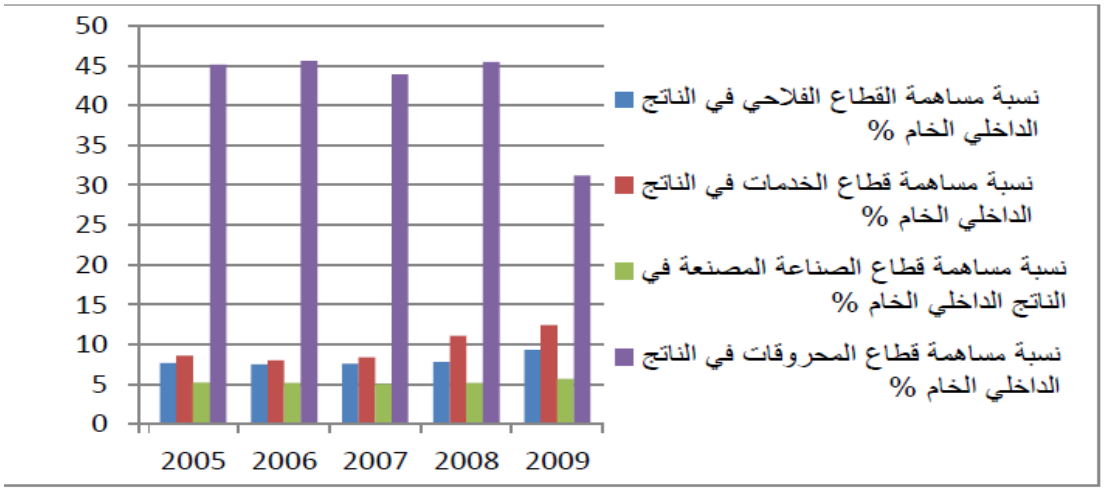

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2111 , p 119 .

-Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2111 , p 171 .

- Banque D'Algérie ,Rapport annuel de la banque d'Algérie 2153 , p 111 .

Consulter le 15/02/2018 www.bank-of-algeria.dz/html/communicat8.htm

ثانيا :القطاع الفلاحي:

خصص لهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات

نمو الناتج الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب 3.1%، لكنه عاود الانخفاض بشكل حاد بما يقارب 10.3% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 و ذلك بفعل القحط و الجفاف آنذاك،لكنه تحسن سنة 2009 ليشهد نموا معتبرا بفعل قطاع الحبوب الذي وصل حجم ناتجه إلى 61.2 مليون قنطار، وبالتالي فرغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أن الظروف المناخية تلعب دورا كبيرا في عملية الإنتاج في هذا القطاع.

ثالثا : قطاع الصناعة :

لقد عرفت معدلات نمو قطاع الصناعة تحسن في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 لتسجل أقصى معدل لها 4.7 % سنة 2009 ، كنتيجة لتحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي للمؤسسات العمومية بقطاع الطاقة و المياه و الصناعات الإستخراجية و البناء إلا أنها تبقى غير كافية مقارنة بحجم الإنفاق العام الموجه للقطاع، حيث تم تغطية النقص الحاصل في إنتاج المؤسسات الصناعية العمومية و تدهور القطاع برفع فاتورة الواردات، حيث مازال هذا القطاع يعرف تأخر في مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول (III-25): مؤشر الإنتاجية الصناعية للمؤسسات العمومية للفترة (2005-2009).

سنة الأساس :(1989=100)

الصناعات	2005	2006	2007	2008	2009
الطاقة و المياه	231.7	239.7	235.9	273.9	293.4
المحروقات	149.6	148.5	150.7	147.1	139.2
الصناعة الاستخراجية	91.0	104.5	120.9	132.8	137.3
انشاءات ميكانكية و كهربائية	70.6	71.5	55.5	57.7	62.9
موواد البناء	112.7	108.5	116.1	114.2	113.1
صناعات كميائية	82.3	77.7	67.4	69.1	70.5
صناعات غذائية	34.6	31.9	32.3	34.5	31.3
نسيج	24.6	21.2	18.4	18.2	18.4
جلود و احذية	10.9	9.2	7.4	7.4	6.6
الحشب و الورق	23.1	23.7	23.2	20.4	16.1
صناعات مختلفة	19	18.8	13	10.3	10.3
المؤشر العام	88.7	88.4	90.1	91.8	92.2
المؤشر العام للمحروقات	74.6	74.2	73.1	76.3	78.9

Source : - Banque D'Algérie, 2008, op-cit p 19.1

رابعا :قطاع البناء و الأشغال العمومية:

يعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2008 حوالي 9.5%، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق

العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية و المنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن.

خامسا:قطاع الخدمات:

يمثل قطاع الخدمات اكبر حصة في تكوين الناتج المحلي الخام من بين قطاعات قطاع خارج المحروقات،وهو يعتبر من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية

و يتضح أيضا الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك العام و الخاص ، حيث يمثل الاستهلاك العام جزء مهم من الاستهلاك الكلي و الذي شهد تطور ملحوظ و التي مثل فيها الإنفاق العام دور رئيسي في دعم الاستهلاك، و يظهر الاستهلاك الخاص من خلال ما تنفقه الدولة في شكل أجور و رواتب لموظفي الدولة، بحيث يتم صرف الجزء الأهم من هذه الأجور و الرواتب على الاستهلاك الخاص الذي عرف توسع كبير صاحب التوسع في حجم الدخول حيث يظهر جليا أن إنفاق الدولة على الأجور و الرواتب و دعم الأسعار الغذائية ينعكس بشكل مباشر على زيادة الاستهلاك الخاص.[1]

الشكل(III-3): تطور حجم الاستهلاك العام والخاص خلال الفترة(2001-2009).

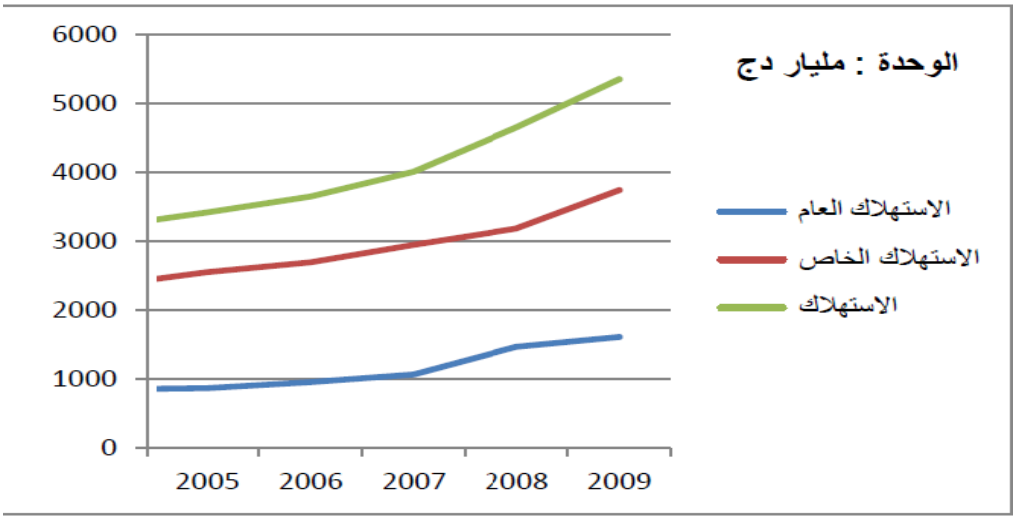

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المرجع السابق، ص ، 174، 188

و بالحديث عن أثر الإنفاق العام على الاستثمار في الجزائر فقد عرف نمو ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث أن الاستثمار الحكومي الذي يشكل حيز كبير من حجم الاستثمار الكلي يمثل ما يقارب 39.1 % من **PIB** ، و هذا التطور الحاصل في النفقات الاستثمارية يرجع إلى السياسة الاستثمارية المنتهجة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث سبق و اشرنا أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الذي ينتج عنه زيادة في الاستثمار إلا أن هذا لا يظهر جليا على واقع الاقتصاد الجزائري الذي لا يتمتع بمرونة كافية في الجهاز الانتاجي و الذي يقوم بتغطية هذا الطلب الاستهلاكي بالاستيراد

[1] - د. وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ، ص 316،314.

لقد عرف الادخار الوطني انتعاشا مستمر على طول فترة 2005-2009 حيث بلغ4614.7 مليار دج سنة 2009 و هو احتياط مهم يعود الفضل فيه إلى تحسن مدا خيل الجباية النفطية بفضل تحسن أسعار النفط الذي شهدته السنوات الأخيرة و تميزت هذه الفترة أيضا بمعدلات تضخم مرتفعة طول الفترة 2005-2009 باستثناء سنة 2005 بمتوسط معدل 3.51% ، بحيث يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي و السيولة المفرطة من أهم العوامل المسببة لارتفاع معدل التضخم في الجزائر الذي بلغ أقصاه سنة 2009 بمعدل 5.7% حيث أن زيادة الطلب الاستهلاكي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار حسب (قانون العرض و الطلب) .

الجدول (III-26) : تطور حجم الاستثمار، الادخار الوطني ، معدلات التضخم 2005 – 2009

الوحدة : مليار دج ،%

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الصافي*	2395.4	2583.9	3220.4	4113.6	4672.6
حجم الادخار الوطني *	3923.0	4657.9	5320.9	6434.8	4614.7
معدل التضخم	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7

Source : banque d'Algerie **2008 :** op-cit, p180 194

وقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2008 في زيادة حجم العمالة بنسبة12.5% مقارنة بسنة 2005،وانخفض معدل البطالة سنة 2008 ليصل إلى ما يقارب 11.3% بعد أن قدر سنة 2005 ب 15.3%، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي حقق متوسط معدل نمو للعمالة قدر خلال نفس الفترة ب5.4%، في حين أن قطاع الفلاحة حقق معدلات متذبذبة في نمو العمالة بسبب تضرره من الظروف المناخية رفقة قطاع الصناعة الذي يعكس من خلال تذبذب معدلات نمو العمالة فيه على سوء وضعيته و ضعف أدائه و عدم استفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية.

الجدول(III-27) : تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر2005-2008

(الوحدة: فرد عامل)

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10810	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	1194
بناء و اشغال عمومية	1050	1160	1261	1371	1718
ادارة	1527	1542	1557	1572	5318
معدل البطالة	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

Source : banque d'Algerie **2008 :** op-cit, p180 194

لكن الأثر الايجابي على حجم العمالة لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في حجم العمالة و ما تولد عن ذلك من زيادة في الطلب الكلي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج، وذلك يبرز جليا من خلال قيمة الواردات التي عرفت تزايدا كبيرا إبان فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو،إذ بلغت قيمتها ستة **2009** حوالي **3583.8** مليارد ج .

أما الصادرات فقد كانت في تذبذب إن بلغت 3524.4 مليا دج بحيث انخفضت مقارنة بسنة 2008 حيث بلغت 5298 مليار دج بحيث ركزت نسبة كبيرة على قطاع المحروقات التي يشكل أكثر من 90 % من إجمالي الصادرات .و الجدول الموالي يوضح النتائج المحققة بالنسبة لإجمالي الصادرات و الواردات.

الجدول (III-28) : تطور إجمالي الواردات و الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
المحروقات	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
سلع اخرى	66.6	72.3	92.3	109	31.4
الخدمات	148	181.7	188.1	219	222.8
الواردات	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
السلع	1553.1	1588.9	1945	2605.1	2889.3
الخدمات	276.4	274.6	381.1	565.7	694.5

Source : ONS, L'Algérie en quelque chiffres, ,Edition 2009-2010

المطلب الثالث: أثر برنامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010 – 2016).

الفرع الاول : أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر2010-2014

لقد باشرت الحكومة الجزائرية برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي ولتقييم مدى فعالية هذه السياسة المتبعة و تتبع أثارها لابد من تحليل معدلات النمو الاقتصادي المحققة و أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في أدائه و التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية.

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الجدول الموالي يوضع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2014.

الجدول (III-29): تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014 .

الوحدة %

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	2.2-	3.3-	3.4-	5.5-	0.6-
معدل نمو قطاعات خارج المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
الصناعة خارج المحروقات	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
البناء و الأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	6.8
الخدمات خارج الإدارات العامة	7.3	7.1	6.4	7.8	8.0
خدمات الإدارة العامة	5.7	5.4	4.2	4.0	4.4
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	5.2

Source : Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014 , p 151.

لقد شهد معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسن بداية 2010 حيث أنه انتقل من 1.6 % سنة 2009 إلى معدل نمو 3.6% سنة 2010 ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014، حيث يبقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاض بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسن سنة 2014 بمعدل نمو 0.6- % في حين يبقى معدل النمو خارج قطاع المحروقات متمسكا بنفس المستوى الذي سجله خلال الفترة السابقة.

في المقابل يبقى قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات يشكلان اكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة ب 25.2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 و قطاع الأشغال العمومية ب 10.8 % من الناتج الداخلي الخام حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين، في حين تظهر سيطرة قطاع المحروقات دون منازع بنسبة تتراوح بين 27 % إلى 35 % من الناتج الداخلي الخام بالرغم من التراجع الذي عرفه هذا القطاع، بينما يبقى أداء قطاع الصناعة ضعيف رغم الجهود المبذولة حيث يساهم القطاع بنسبة تقارب 5% فقط ،نهيك عن قطاع الفلاحة الذي لا يزال يعرف تذبذبات حيث تأثير هذا القطاع ضعيف على معدل النمو الاقتصادي تتراوح مساهمته بين 8 % إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام برغم من المبالغ الضخمة التي وجهت للقطاع في سبيل تطوير القطاع كون أن إنتاجية هذا القطاع تتأثر بالتقلبات المناخية و حجم المغياتية.

من ناحية تأثير البرنامج الخماسي على الاستهلاك خلال الفترة 2010-2014 فيلاحظ أن حجم الاستهلاك قد تضاعف سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 حيث شكل 55.8 % من الناتج الداخلي الخام بمبلغ 9608.2 مليار دج، حيث يبقى الاستهلاك الخاص يساهم بأكبر نسبة من الإنفاق 36.4 % من الناتج الداخلي الخام أي بمبلغ 6264.7 مليار دج مقارنة بحجم الاستهلاك العام الذي بلغ حجمه 3343.6 مليار دج، حيث أن دعم الدولة لمختلف

القطاعات الاقتصادية بأوجه الإنفاق المختلفة ساهم في زيادة حجم العمالة و بالتالي زيادة حجم الدخول مما رفع من حجم الإنفاق بشقيه العام و الخاص .

حيث يظهر جليا أثر برامج الإنفاق العام على نمو حجم الاستهلاك و تنشيط الطلب الاستهلاكي إلا أن فعاليته غير مكتملة كون أنها تركز بالدرجة الأولى على كيفية استحواذ و تغطية هذا الطلب المتزايد .

الجدول (III-30): تطور الاستثمار والادخار في الجزائر خلال الفترة (2010-2014).

الوحدة : مليار دج

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الأستثمار الصافي	4968.1	5539.4	6336.5	7220.7	7846.7
الادخار	5810.03	7025.1	7704.2	7688.3	7596.9

المصدر : المرجع السابق، ص 149.

و لقد عرف الاستثمار فترة البرنامج الخماسي نمو مستمر على طول الفترة من 2010-2014، حيث عرف ارتفاع بنسبة 57% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يفسر بالتوسع في حجم الاستثمار العام نتيجة السياسة الاستثمارية التي انتهجتها الجزائر، في المقابل عرف أيضا حجم الادخار ارتفاع حيث تضاعف بنسبة 30% سنة 2014 مقارنة بسنة 2010 و الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسن العوائد النفطية خلال نفس الفترة.

الجدول(III-31): تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة(2010-2014).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة المشغلة	9736	9599	10170	10788	10239
الفلاحة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
البناء و الاشغال العمومية	1886	1595	1636	1791	1826
النقل، الاتصالات، التجارة، الخدمات	5377	5603	6260	6449	6224
حجم العمالة النشطة	10812	10661	11423	11964	11453
معدل البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6

المصدر : المرجع السابق، ص 154.

أما في جانب العمالة فلقد سجل حجم العمالة المشغلة نمو فترة البرنامج الخماسي2010 - 2014 ، حيث انتقل من 9736 عامل سنة 2010 إلى 10239 عامل سنة 2014 موزعة بين مختلف القطاعات الاقتصادية حيث شمل هذا النمو قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات كنتيجة للنشاط الذي شهده كل من القطاعين و الذي يرتبط بحجم الإنفاق الحكومي حيث استحوذا على الجانب الأهم من العمالة، في حين شهد قطاع الفلاحة و الصناعة تراجع ضئيل بحيث لا يظهر تأثير البرنامج الخماسي على القطاعين من حيث جانب العمالة المشغلة ما يعكس ضعف إنتاجية القطاعين، وقد عرفت معدلات البطالة تحسن تراوحت بين 9.8% إلى

11% كنتيجة للسياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر التي ساهمت بالدرجة الأولى في امتصاص البطالة .

الجدول (III-32): تطور حجم الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة(2010-2014).

الوحدة : مليون دولار أوروبي

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	38885	46927	51569	54984	59670
مواد غنائية	5696	9261	8483	9013	10550
مواد أولية	1325	1676	1729	1732	1812
منتوجات نصف مصنعة	9494	10047	9994	10642	12301
تجهيزات صناعية	14690	15061	12793	15233	18115
سلع استهلاكية	5629	6890	12793	15233	9894
أخرى	1219	3444	8651	7302	6347
الصادرات	57091	72888	71736	64713	59996
الطاقة	56121	71661	70584	63663	58362
أخرى	970	1227	1152	1050	1634

المصدر : المرجع السابق، ص 166.

بحيث ساهم البرنامج الخماسي في زيادة الطلب الكلي الذي لم يقابله استجابة من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي الذي أصبح يشكل عائق أمام السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر في الفترة الأخيرة، حيث تم اللجوء إلى الواردات من مواد استهلاكية و منتوجات نصف مصنعة و تجهيزات صناعية التي كونت الجزء الأكبر من الواردات بهدف تغطية الطلب المتزايد عليها ما ساهم في زيادة حجم الواردات التي **عرفت** تزايد مستمر و سريع خلال الفترة من 2010 - 2014 و التي بلغت سنة 2014 قيمة 59670 مليون دولار، في حين عرف حجم الصادرات نمو خلال الفترة 2010-2012 لتتراجع بعدها سنة 2013 و 2014 بسبب التراجع في حجم الصادرات الطاقوية، التي تعتبر المكون الرئيسي لصادرات الجزائر و التي تشكل أكثر من 97 % من صادرات الجزائر بينما تساهم المنتوجات المحلية من تجهيزات و سلع استهلاكية و مواد نصف مصنعة بنسبة لا تزيد عن 3 % من إجمالي الصادرات التي بلغت سنة 2014 قيمة 59996 مليون دولار أوروبي .

الفرع الثاني : اثر الإنفاق العام خلال الفترة 2015-2016 على النمو الاقتصادي

كشفت الأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، عن تراجع نسبة النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية، حيث حقق الاقتصاد سنة 2016 تباطؤا في النمو محققا بـ3،3 % مقابل 3،7 % سنة 2015 ، وحسب الإحصائيات المقدمة، فإن سبب تراجع النمو يعود إلى تراجع النفقات العمومية وانخفاض الواردات وارتفاع الضرائب وانخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية .ففي قطاع المحروقات، عرف النمو قفزة كبيرة سنة 2016 ،حيث ارتفعت ضريبة قيمته المضافة بـ7،7 % مقابل 0،2 % سنة 2015 ،في حين تراجعت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وعرفت تذبذبا. وتسبب تراجع أسعار النفط إلى هشاشة الاقتصاد الوطني في ظل

غياب تنوع الواردات، مما أدى إلى ارتفاع معامل امتصاص التضخم سنة 2016 بـ0،9 % بعد انخفاض بلغ -6،5 % سنة 2015و-0،3 % سنة 2014 ويعكس هذا التوجه تباطؤا في معدل انخفاض الأسعار الدولية للمحروقات . من جهته، عرف قطاع الفلاحة نموا طفيفا، فيما سجلت باقي القطاعات تقلصا في وتيرة النمو .وبخصوص قيمة ارتفاع الناتج الداخلي الخام فقد قدر بـ4،2 % سنة 2016 منتقلا إلى 406.17،8 مليار دج مقابل 702.16،1 مليار دج سنة 2015 ،وقدر الناتج الداخلي الفردي بـ894.3 دولار سنة 2016 .من جهة أخرى، عرف استهلاك الأسري تراجعا هو الآخر، حيث سجل نموا بـ3،3 % سنة 2016 ،في حين ارتفع حجم تشكل خام رأس المال الثابت بـ3،5 % مقابل 5،7 % سنة 2015 وهو ما يعكس انخفاضا في وتيرة نمو هذا المؤشر .ونتج هذا الانخفاض عن تراجع واردات مواد التجهيز الصناعي منذ 2014 ،إلى جانب تراجع نسبي في نفقات التجهيز للدولة وباحتساب القيمة الاسمية عرف تشكل خام رأس المال الثابت نموا بـ6 % إلى 467.7،3 مليار دج سنة 2016 مقابل 041.7،7 مليار دج سنة 2015[1] .ورغم تراجع وتيرة نمو هذا المؤشر من حيث الحجم إلا أن معدل الاستثمار في الاقتصاد يبقى مرتفعا، حيث بلغت نسبة تشكل خام رأس المال الثابت في الناتج الداخلي الخام 42،9 % في 2016 مقارنة بـ42،2%سنة . 2015 وكشف تقرير أن تراجع معدل النمو الذي عرفته الجزائر راجع إلى انخفاض أسعار النفط وتراجع الاستثمارات وتنامي البطالة.

[1] - الديوان الوطني للإحصاء

خلاصة الفصل

تسعى الجزائر من خلال تنفيذها لبرامج بمخصصات مالية ضخمة إلى تخطي أثار الأزمة البترولية التي عاشتها الجزائر، و ذلك من خلال تحقيق تنمية مستدامة مصحوبة بمعدلات نمو مرضية ، حيث كان أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و البرنامج الخماسي واضح في تحريك الطلب الكلي الأمر الذي انعكس على معدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تحسن مقارنة بالفترة السابقة، إلا أن هذا النمو عرف تباين من قطاع اقتصادي إلى قطاع أخر حيث يظهر هذا النمو جليا بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية إلى جانب قطاع الخدمات و اللذان تميزان أيضا بمساهمتها الكبيرة في جانب التشغيل ، بينما إنتاجية المال العام في القطاع الصناعي تبقى غير كافية خاصة كونه عجز عن استيعاب الطلب المتولد عن زيادة الإنفاق العام و الذي ترجم بتطور حجم الواردات خلال نفس الفترة كضرورة لامتصاص هذا الطلب.

و تخلص الدراسة إلى أنه مقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ، كون أن الجزائر مازالت ترتكز على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر ، و هذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة ، الأمر الذي يضع من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية و رهين تقلبات أسعار النفط.

الخاتمة العامة

لقد تغير مسار دور الدولة في الاقتصاد و أصبح لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث ارتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العام الذي أصبح من أهم أدوات السياسة المالية التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي و إدارة الطلب الكلي بهدف رسم آثار ايجابية على الناتج المحلي و الحفاظ على مستويات مرتفعة لمعدلات النمو الاقتصادي.

حيث من خلال تطرقنا لدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2004-2016 توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج تخص كلا الجانبين النظري و التطبيقي.

أولا : على المستوى النظري

1- لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي و بالكفاءة المطلوبة دون تبني الدولة لسياسة اقتصادية تقود إلى بلوغ الأهداف المسطرة.
2- أهمية السياسة المالية كمحور من محاور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تسمح بالتأثير على الطلب الكلي و مستوى الاستخدام و الدخل إلى جانب إعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع لضمان مبدأ العدالة الاجتماعية
3- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
4- انتشار ظاهرة تزايد النفقات العامة يعود إلى تطور و توسع نشاط الدولة نتيجة ارتفاع نفقات التسيير بسبب تطور المهام الإدارية للدولة ما يعكس عبء التكاليف العامة، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي.
5- يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء
6- يساهم الإنفاق العام على البنية التحتية و الهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم ما يزيد في نمو الدخل الوطني كما تساهم أيضا الإعانات الاجتماعية و الإنتاجية في زيادة الاستهلاك و القدرة الإنتاجية للمجتمع.

ثانيا : على المستوى التطبيقي

من خلال تحليل أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم 2005-2009 و البرنامج الخماسي 2010-2014 وتحليل الفترة 2015-2016 التي تنتمي الى البرنامج الخماسي 2015-2019 تم التوصل إلى مجموعة من النتائج :

1- تطور نمو النفقات العمومية بالجزائر الأمر الذي يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كنزي من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتدءا من سنة 2001 .
2- تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات و الذي أضحى أكثر قطاع موجه للاقتصاد باعتبار الجباية البترولية المصدر الأول لتمويل الإنفاق العام و التي تساهم بأكثر من60%من حجم الإنفاق العام ، الأمر الذي يعكس ضعف الاقتصاد الوطني تجاه الصدمات الخارجية.

3- مساهمة الإنفاق العام للفترة 2004-2016 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة السابقة، في حين أنه و مقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا .

4- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة ، و ذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض و الطلب ، ما أدى إلى استخدام الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض و الطلب إلا أن هذا ساهم في تقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى:

إن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر محدودا كونه لا يمس القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة في حين يمثل قطاع المحروقات المساهم الأكبر في معدلات النمو الاقتصادي و هو قطاع غير متحكم فيه بسبب عدم استقرار أسعار النفط إلى جانب أن إلية الإنفاق العام في الجزائر محدودة كون أننا نفتقر إلى هيكل إنتاجي باستيعاب الطلب المتزايد مما يسمح بتسرب المال العام و بالتالي يضعف إنتاجية الإنفاق العام .

الفرضية الثانية:

إن العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي ليست علاقة وحيدة الاتجاه أي من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي،وإنما هي علاقة ثنائية تبادلية بحيث أن الإنفاق العام من المنظور الكينزي يمثل إضافة هامة إلى الطلب الكلي و بالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي،كما أن النمو الاقتصادي ومن خلال قانون "واجنر" يؤثر ايجابا على تطور الإنفاق العام،إذ أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يقابلها زيادة في الطلب الكلي تتطلب تدخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم إنفاقها العام،لأن عدم رفع الدولة لإنفاقها العام يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما قد يتسبب في أزمة انكماش اقتصادي.

الفرضية الثالثة:

إن إتباع الدولة لسياسة انفاقية توسعية سيؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي فانطلاقا منالتحليل الكينزي فإن الإنفاق العام يمثل جزء من الطلب الكلي و بالتالي فإن أي زيادة في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي و التي يصحبها زيادة مضاعفة في الدخل وفقا لنظرية مضاعف الإنفاق العام.

الفرضية الرابعة:

يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملا لإنفاق القطاع الخاص،حيت أنه لا توجد إزاحة للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة الإنفاق العام سواء كان استهلاكا خاصا أو استثمارا خاصا،ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف أداء و مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر،ومن ثم فان الإنفاق العام جاء ليظهر على انه أداة مكملة لإنفاق القطاع الخاص كي ينمو و يتطور و يتمكن من تعزيز مكانته في الاقتصاد المحلي،فقد جاء الاستهلاك العام من جهة ليدعم من استهلاك القطاع الخاص الذي يبقى غير كاف لتنشيط الاقتصاد المحلي تماشيا مع النمو الاقتصادي المحقق نظرا لانخفاض الدخول وتواجد معدلات البطالة في مستويات مرتفعة، ومن جهة أخرى فان الاستثمار العام جاء ليدعم من استثمار القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي الذي يبقى ضعيفا و

محدودا،كما أنه يساهم في جلب الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية من خلال تطويره و إنشائه للبنى التحتية و الهياكل القاعدية.

و من خلال هذه النتائج المتوصل إليها يفتح هذا الموضوع المجال للعديد من التساؤلات التي ترتبط بهذا الموضوع و التي يمكن أن تشكل بحوث مستقبلية:

- فمن خلال هذه الدراسة قد تبين أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يشكل المكون الأساسي للصادرات الجزائرية إلى غاية اليوم الأمر الذي يشكل خطر على الاقتصاد الجزائري و يجعله عرضة للصدمات الخارجية ، لذلك وجب تدارك أهمية التجارة الخارجية في دعمها للنمو الاقتصادي و التركيز على تنويع و تنمية الصادرات الجزائرية.
- تشير الدراسة أيضا أن معدلات النمو هي نتيجة تحسن أسعار النفط بالدرجة الأولى لذلك نقف عند الأسباب التي تعرقل نمو باقي القطاعات الأخرى و التي تتطلب دراسات و حلول جدية للنهوض بالاقتصاد الوطني و العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

اولا المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر 2005

2- أمحمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر-الطبعة02 ،2005

3- ةحسين حسن شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الاسلامية، الطبعة الاولى دار النشر للجامعات ، 1999

4- سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي : مقدمة في اقتصاد التنمية : دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1988

5- سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2009

6- السيد محمد أحمد السريتي، د .علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2008.

7- شعباني إسماعيل : مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997

8- شوقي عبده الساهي الفكر الاسلامي والادارة المالية العامة، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة، 1991

9- طالب محمد عوض ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الأردن ،2001

10- عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ، 2006

11- عبد الرزاق فارس: الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام-دراسة لظاهرة عجز الموازنة و أثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية –طبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان،1997

12- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002

13- عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية ، 2008

14- عمر صخري، التحليل. الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005

15- فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي : مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981

16- فلح حسين خلف: المالية العامة, الطبعة الأولى, عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي, الأردن, 2008

17- قاسم عبد الرضا الدجيلي، د.علي عبد العاطي الفرجاني ، الاقتصاد الكلي،النظرية والتحليل،منشورات، ELGA ، فاليتا و مالطا،2001

18- كمال حشيش: أصول المالية العامة, مؤسسة الثقافة الجامعية, مصر, 1984

19- لعمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2004
20- محمد دويدار، ميادة الاقتصاد السياسي مطبعة التونى، الإسكندرية، 1993
21- محمد صالح تركي القريشي ،علم اقتصاد التنمية ،دار إثراء للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى ، 2010
22- محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية،1974
23- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد: "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، سنة2005
24- محمود حسين الوادي,زكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة,الطبعة الأولى ،دار المسيرة, الأردن,2007
25- محمود حسين الوادي، د.أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر الطبعة الأولى،عمان ، 2009.
26- مدحت القريشى، تطور الفكر الاقتصادي.، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2008
27- المرسي السيد حجازي، ميادة المالية العامة، الدار الجامعية،بيروت،2002 ،
28- ميشيل تودارو "التنمية الاقتصادية"، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني،محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، سنة2006
29- نوازد عبد الرحمن الهيتي، د منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالبة العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2005
30- هشام مصطفى الجمل دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام الاسلامي والنظام المالي المعاصر- دراسة تطبيقية- الطبعة الاولى دار الفكر الجامعي السكندرية 2006
31- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2005
32- وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان-2010

المذكرات والاطروحات

1- بلقاسم رابح، محددات و أبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 1999
2- دراوسي مسعود: السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي,أطروحة دكتوراه,جامعة الجزائر,2005
3- عائشة مسلم: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004, رسالة ماجستير, جامعة وهران، 2007
4- كبداني سيدي أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة .تحليلية و قياسية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2013

بحوث،مقالات ،تقارير،قوانين

1- د رشيد بنعياش ، تدبير الإنفاق العام ، مجلة الحوار المتمدن،العدد2940 - 2010
2- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر ، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ,تلمسان ، العدد 11، 2012.
3- علي سيف علي المزروعي ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية 1990-2009 ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ، العدد الأول2012.

Livres

1- ALAN.JAuerbach and Martin Fldstein .Hand book of Public Economics,Volume I.Elesevier ,5edition .2005
2- Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine,"Economie Générale" Nathan, Paris,1992, tome 2.
3- D. LABARONNE: Macroeconomie-les fonctions economiques-edition SEUIL ; PARIS;1999
4- Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement, 3e édition, édition de Boeck ,Belgique ,2008
5- François Escalle:maitriser les finances publiques: pourquoi, comment? Edition economica,2005
6- Gérard Azoulay,"Les théories du développement",Didact économie presses universitaires de Rennes,2002.
7- Samuelson, P.A., et Nordhans, W.D., "Economics International" 17th, edition, New York, McGraw Hill, 2001
8- Stanley Fischer et autre , macroéconomie,2éme édition, édition Duand ,paris, 2002
9- Subrata Ghatak: introduction to development economics, 4th edition, routledge edition,2003
10- Takuo Dome ; The Political Economy of Public Finance in Britain1767-1873 ;Rotiedge Taylor and Francis Group,london,2004
11- Thiery de Montbrial, Emmanuelle Fauchart "introduction a l'économie ",Dunod ,Paris,2001.

RAPPORTS, ARTICLES ET PERIODIQUES:

1- Contantinos Alexiou : government spending and economic growth, Journal of economic and social research, vol 11(1),2009 ,(http://www.Fatih.edu.tr/~jesr/jesr.alexiou.pdf) reviewed on 24/03/2018.

2- Daniel Mitchel : the impact of government spending on economic growth ,the heritage foundation,n°1831,2005,(http://www.heritage.org/research/budget/bg1831.cfm), Reviewed on 20/03/2018.
3- Eric Engen, Jonathan Skinner: fiscal policy and economic growth, national Bureau of economic research, working paper n°4223, 1992,(http://www.nber.org/papers/w4223) reviewed on 23/03/2018.
4- European union countries, (http://papers.ssrn.com/SOL3/papers.cfm?abstract_id=914104) reviewed on 23/03/2018.
5- Gregory N . Mnkiw, macroéconomie , 6 édition , Boeck, Belgique , 2013.
6- Gregory N Mankiw ,Mark P .Taylor, principes de l'économie ,traduction de d'Élise Tosi, édition de Boeck, Belgique, 2010.
7- Gregory N, mankiw , Macroéconomie , 3e édition, Boeck ,Belgique , 2003.
8- International monetary fund: a manual on government finance statistics,1990, (http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf) , consulter le 24/03/2018.
9- Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd'hui ,Ellipses édition ,2002.
10- Martha pascual Saez, Santiago Garcia: government spending and economic growth in the

Olivier blanchard, Daniel cohen, Macroéconomie ,Edition Pearson éducation , 4eme Edition , France , 2006.

11- Paparas Dimitrios1-Christian Richter2, The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2 centuries2012, https://editoriqlexpress.com/cgi-bin /.../doznloqd.cgi?db...id , on.(25/03/2018).
12- Richard Grabowski , Michael shields: a dynamic Keynesian model of development : journal of economic development : volume 25, n°01, 2000, (http://www.jed.or.kr/full-text/25-1/grabowski.PDF) , reviewed on 18/02/2018.
13- Robert Barro, Xavier Sala.I.Martin : la croissance economique, edition internationale, France, 1996
14- Stanley Fischer et autres: Macroéconomie,2ème édi t ion, édi t ion dunod, Paris,2002.
15- Wi l l iam Easterly :The ghost of financing gap: wor ld bank working paper n°1807,1997, (http://www.cgedv.org/doc/expert%20pages/easter ly/easterly.ghost .pdf),reviewed on 17/04/2018.

THESES

1- Daron Acemoglu "introduction to modern economic growth ", deparment of économics, Massachusetts institute of technology,2007 .

2- Mohamed Tlili Hamidi, Rami Abdelkafi, "Eléments de croissance économique" centre de publication universitaire, manouba, Tunisie.2009.

3- Mokhtari Fayçal "croissance endogène dans une économie en développement et en transition de modélisation" these de doctorat en science économie ,université Abou bekr Belkaid de tlemcen,2009.